



منظمة المرأة العربية
Arab Women Organization

واقع المشاريع التعليمية الموجهة للمرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة

أ.شيخة محمد سعيد الملا

1. مقدمة :

منذ قيام دولة الإمارات العربية المتحدة في عام (1971) حظيت المرأة باهتمام كبير وحرصت الدولة على النهوض بها وتوفير فرص المشاركة لها والارتقاء بها بعد سنوات من الحرمان واجهتها على مدى قرون سابقة . وقد أخذ هذا الاهتمام بعين الاعتبار جميع الوسائل الملائمة لهذا النهوض حيث يمكن النظر إلى :

1.1 الإطار النظري للدراسة :-

1.1.1 التشريعات الخاصة بالمرأة:

- دستور دولة الإمارات الذي أورد نصوصاً صريحة تؤكد على المساواة والعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص لجميع المواطنين دون تمييز بين الرجل والمرأة .
 - قانون الضمان الاجتماعي الذي صدر في سنة 1972م والذي وفر المساعدة الاجتماعية لغئات عديدة من النساء من كيبيرات في السن وأرامل ومطلقات ومهجورات وبنات غير متزوجات ومواطنات متزوجات من أجانب وسواهن
 - قانون الخدمة المدنية رقم (8) والتعديلات التي أدخلت عليه بموجب القانون رقم (21) لسنة 2001م والذي ضمن حقوقاً متساوية للذكور والإناث في مجال التعيين في الوظائف الحكومية والإجازات والترقيات بالإضافة إلى الإجازات الخاصة بالمرأة في حالتها الزوجية ووفاء الزوج .
 - قانون العمل رقم (8) لسنة 1980م وقد ساوى أيضاً في حق العمل والأجور بين الذكور والإناث .
 - قانون التأمين والمعاش رقم (7) لسنة 1997م ، الذي وفر الضمان والأمن الوظيفي لكل من المرأة والرجل العاملين في القطاع الخاص .
- إن هذه القوانين وضعت الأسس الكفيلة بالنهوض بالمرأة وإفساح المجال أمامها للمساهمة بشكل فاعل في المسيرة التنموية .

1.1.2 تعليم المرأة :

احتل تعليم المرأة مكانة مرموقة في دولة الإمارات بعد قيام الاتحاد في سنة (1971) ، حيث استقبلت المدارس الفتيات من شتى الجنسيات ، كما أن فصول تعليم الكبار المنتشرة في جميع أرجاء الدولة وفي مراكز التنمية الاجتماعية والجمعيات النسائية وفرت التعليم للإناث اللاتي فاتهن قطار التعليم ، ولتمكين المرأة من متابعة تحصيلها الجامعي افتتحت جامعة الإمارات فروعاً لها في جميع إمارات الدولة فيما سمي (الانتساب الموجه) .

وقد افتتحت جامعة زايد المخصصة للإناث فقط ، بالإضافة إلى كليات التقنية التي تشكل النساء أكثرية فيها ، وقد أخذت وزارة التربية على عاتقها عند وضع رؤية التعليم لسنة (2020) الارتقاء بالتعليم وصولاً إلى مجتمع تنحسر فيه الأمية إلى أدنى مستوياتها . وقد تضمنت تلك الرؤية :

- أن تصل نسبة التدفق من الثانوية العامة إلى (90 %) فأكثر من الملتحقين بالصف الأول الابتدائي للفوج نفسه .
 - القضاء تماماً على أمية الكبار وسد منابع الأمية وإيجاد برامج التأهيل المهني والتدريب الفني للكبار لتأهيلهم للانخراط في سوق العمل والإنتاج .
 - تطوير التعليم الثانوي وجعله إلزامياً . إذ إنه يمثل الحد الأدنى من الثقافة العامة المشتركة واللازمة لأي تخصص مهني .
- ولوضع هذه الأهداف موضع التنفيذ صدر قرار مجلس الوزراء رقم (185) لسنة 2001م في شأن إلزامية التعليم ومدتها إلى تسع سنوات ، بعد أن كانت مقتصرة على مرحلة التعليم الابتدائي فقط ، وقد أثمرت هذه السياسة وأعطت نتائج إيجابية عبرت عن نفسها في أن إحصاءات التعليم أظهرت أن نسبة الإناث في التعليم في الإمارات أعلى من نسبة الذكور في جميع مراحل التعليم .

وقد بلغ عدد الطلاب في التعليم العام للعام الدراسي 2004/2003م (145792) من الذكور و (1 50509) من الإناث وهذا يعني أن نسبة الإناث تبلغ (51 %) من إجمالي الطلاب . وقد بلغ عدد الخريجات من جامعة الإمارات (2096) طالبة مقابل (499) طالباً في العام الدراسي 2002 / 2003 م أي أن عدد الخريجات بلغ أربعة أضعاف عدد الخريجين ، وقد بلغ عدد الطالبات في جامعة زايد (2395) طالبة في العام الدراسي 2003/2002م وهذه الجامعة مخصصة للإناث فقط . إن تلك النهضة التعليمية للمرأة تشير إلى مدى حرص الإمارات على الارتقاء بالمرأة وتأهيلها للانخراط في عملية بناء المجتمع لأن التعليم يظل المفتاح الرئيسي لأي دور يمكن أن تؤديه المرأة سواء في العمل أم في الحياة السياسية والاجتماعية .

2. أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة الحالية إلى التعرف على واقع المؤسسات التي تعمل في مجالات محو أمية الإناث ، وتنمية المهارات الحياتية للمرأة ومحو الأمية التقنية للمرأة ، والتعليم المستمر لها ، بالإضافة إلى التعرف على ظاهرة تسرب الإناث من المدارس . وأهم المشاريع المنفذة في هذا المجال سواء من قبل المؤسسات الحكومية أم الأهلية أم الخاصة .

3. أهمية الدراسة :

تتبع أهمية الدراسة من أنها الدراسة الأولى في مجتمع الإمارات التي تتناول المؤسسات العاملة في مجال النهوض بالمرأة والتعرف على أهم الصعوبات التي تواجهها تلك المؤسسات وأهم الإنجازات التي نفذتها ، وتلك التي تعمل على تنفيذها في المستقبل .

4. منهج الدراسة :

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي وهذا المنهج يهدف إلى جمع الحقائق والبيانات عن ظاهرة أو موقف معين مع محاولة تفسير هذه الحقائق تفسيراً كافياً . كما يتصف هذا المنهج بأنه من المناهج التي تم بواسطته استجواب جميع أفراد مجتمع البحث أو عينة كبيرة منهم وذلك بهدف وصف الظاهرة المدروسة من حيث طبيعتها ودرجة وجودها وهذا المنهج هو الأنسب للدراسة بحكم وجود أكثر من جهة تنطبق عليها استبيانات الدراسة وسيتم استيفاء البيانات منها .

5. فروض الدراسة:

لأن الدراسة وصفية ليس هناك فروض لها .

6. الصدق والثبات:

يتسم البحث بأنه قوي في صحته الداخلية ومصداقيته ، فالمعلومات صحيحة ومصدرها مادة موثقة وواضحة ومكتوبة ومتفق عليها ، كما أنه يتصف بالثبات ، حيث أنه يعطي النتائج نفسها تقريباً عند تكرار البحث لأن المادة المدروسة تعتمد على بيانات مستقاة من إحصاءات رسمية .

7.أداة الدراسة :

تم استيفاء بيانات الدراسة بواسطة خمس استبيانات أعدت من قبل خبراء مختصين في منظمة الأسرة العربية وهذه الاستبيانات هي :
▪ الأستبانة الخاصة بمحو أمية الإناث .

- الأستبانة الخاصة بتسرب الإناث من المدارس .
 - الأستبانة الخاصة بالمهارات الحياتية للمرأة .
 - الأستبانة الخاصة بمحو الأمية التقنية للإناث .
 - الأستبانة الخاصة بالتعليم المستمر
- وقد قسمت الاستبانة إلى :

- البيانات الخاصة بالمشروع وتضمن (9) أسئلة .
- البيانات الخاصة بالتنفيذ وتضمن (2) سؤالان .
- البيانات الخاصة بالتمويل وتضمن (3) أسئلة .
- البيانات الخاصة بالأهداف : وتضمن سؤالين .
- الإنجازات : وتضمن سؤالين
- التقييم : وتضمن سؤالين .
- البيانات الخاصة بالمسئول الذي تمت مقابلته.

ولم يجر أي تعديل على الاستبانة لأن الدراسة التي ستجري في الإمارات جزء من دراسة عامة ستجري على مستوى البلدان العربية وبالتالي فإن وحدة الاستبانة المنفذة تعتبر من إحدى شروط نجاح هذه الدراسة .

8. حدود الدراسة :

دولة الإمارات العربية المتحدة .

9. طرق استيفاء الأستبانة :

تم استيفاء الأستبانة من خلال المقابلة الشخصية .

10. عينة الدراسة :

تشمل جميع المؤسسات الحكومية والخاصة التي تعمل في إحدى مجالات الدراسة الخمسة . وقد تم حصر هذه المؤسسات مكتبياً بالتعاون مع بعض المختصين في وزارات التربية والعمل والشؤون الاجتماعية ، والصحة ، والثقافة والإعلام ، حيث بلغ عددها (100) مؤسسة ، وقد تم استيفاء الاستبانة من خلال جهاز بحث ميداني تم تدريبه على طرق استيفاء استبانة الدراسة وبلغ عدد الاستبانة التي تم تنفيذها فعلاً (62) استبانة موزعة على المجالات على النحو التالي :

م	المجال	
1	محو أمية الإناث.	13
2	تسرب الإناث من المدارس	لا يوجد
3	مشاريع تنمية المهارات الحياتية	28
4	محو الأمية التقنية للمرأة	8
5	التعليم المستمر	13
	المجموع	62

وقد تم إلغاء (15) استبانة لعدم كفاية البيانات ولم يتم استيفاء (23) استبانة لاعتذار الجهات المشرفة عن المشاريع والمسئولة عنه عن إعطاء البيانات لعدم توفرها .

ويعتبر استيفاء الاستبانة الصحيحة من (65 %) من مجتمع الدراسة كافياً لإعطاء فكرة واضحة عن المشاريع المنفذة . كما أن الاستبانة لم تنفذ بالنسبة لتسرب الإناث من المدارس لعدم وجود مؤسسات أو مشاريع تعنى بهذا الشأن وقد اكتفى بالإحصاءات والبيانات الرسمية .

11. الصعوبات التي واجهت الباحثين في استنفاة استباناء الأءاسة:

11.1 إن تنوع وتعدد مجالات الأءاسة إلى خمسة مجالات وتنشعب الأءاء التي تؤدي دوراً في مجالاتها من مؤسسات خاصة وحكومية وقطاع أهلي جعل من الصعوبة بمكان حصر هذه المؤسسات ، لاسيما وأنه لا توجد آءاء متخصصة في مجال أو أكثر من مجالات الأءاسة ، إذ إن تلك المؤسسات تتعامل مع مجالات الأءاسة كواحد من أنشطتها المختلفة ، فالجمعيات ذات النفع العام ، ومراكز التنمية الاجتماعية تعمل على محو أمية الإناث بالإضافة إلى أنشطة أخرى تقوم بها ، كما أن محو الأمية التقنية للإناث يأتي نشاطاً صغيراً من ضمن أنشطة بعض المؤسسات الكبيرة، وقد بذل فريق البحث جهوداً ومضاعفة بالاتصال بالإءارات المشرفة على تلك المؤسسات وزيارة بعضها للتعرف على الأنشطة التي تمارسها وفيما إذا كانت مجالات الأءاسة واحدة من تلك الأنشطة وعلى هذا النحو تم حصر مائة مؤسسة كما سبق وأسلفنا .

11.2 إن الاستبانة المطبقة واحدة بالنسبة لجميع مجالات الأءاسة مع أن هذه المجالات مختلفة وما ينطبق على مجال معين قد لا ينطبق على مجال آخر . وليس أدل على ذلك من أن نشير إلى الأستبانة المخصصة لتسرب الإناث في المدارس فإننا لم نجد أن بيانات الأستبانة يمكن أن تنطبق على أية مؤسسة في الدولة ، كما أن بعض الأسئلة جاءت متداخلة مثل الفئة المستهدفة من المشاريع ، حيث دمجت المرأة والطفل والفتيات (وهي أفراد) ، مع القطاع الخاص وهو قطاع شامل وواسع ، ومع الجمعيات الأهلية وهي مؤسسات . وقد عمل فريق البحث على تطويع تلك الاستباناء أثناء المقابلة للحصول على أكبر كم من المعلومات المطلوبة .

11.3 إن المشروعات المنفذة في المؤسسات هي جزء من نشاط تلك المؤسسات كما بينا سابقاً وأغلب هذه المشروعات لا تتمتع بموازنة مستقلة إذ يتم الصرف عليها من خلال موازنة المؤسسة نفسها التي تأتي نفقاتها إجمالية كما في الجمعيات ذات النفع العام ومراكز التنمية الاجتماعية ، ولذلك كان من الصعب التعرف على المبالغ المقررة للمشروع والمصروفة فعلاً . وقد حاول الباحثون الحصول على أرقام تقريبية إن أمكن للإنفاق على تلك المشاريع وقد تعذر التعرف على حجم الصرف في كثير من المشاريع .

11.4 صعوبة الحصول على بيانات من المؤسسات الحكومية :

كثير من الأءاء المنفذة للمشاريع هي مؤسسات حكومية حيث يصعب الحصول على بيانات منها دون الترابية الوظيفية ، فالعاملون في الميدان وهم المشرفون على المشاريع فعلاً يحظر عليهم غالباً التعامل مع أية آءاء لإعطاء بيانات أو معلومات دون موافقة الأءاء الإدارية المشرفة في الإداراء المركزية ، وقد يبتطلب الأمر موافقة وكلاء الوزاراء أو المديرين ، وقد عمل آءاء البحث في الحصول على تلك الموافقات بالاتصال أو المقابلة الشخصية مما تتطلب وقتاً وجهداً . وقد تعذر الحصول على بعض الموافقات مما حال دون تطبيق الاستباناء على جميع عينة الأءاسة .

إن كل تلك الصعوبات على أهميتها أمكن تذليلها بفضل الجهود المضاعفة لفريق البحث الذي سعى لأن تكون الأءاسة مستوفية لأكبر قدر من البيانات .

11.5 المعالجة الكمية للبيانات والأساليب الإحصائية المستخدمة :

بعد أن أنجزت المراجعة المكتبية للاستباناء ، تم تفريفها على نظام الأكسل في الحاسب الآلي، وأدخلت البيانات المتوفرة كافة ، ومن ثم احتسبت النسب المئوية

وهي الوحيدة المطلوبة في الدراسة الحالية ، حيث لا توجد متغيرات في الدراسة تستدعي استخدام عمليات إحصائية ثانية مثل مقاييس التشتت وسواها .
12. نتائج الدراسة الميدانية وتحليل بياناتها :

12.1 تحليل مشروع محو أمية الإناث

حققت الإمارات نجاحاً مهماً في محو الأمية في صفوف سكانها بعد قيام دولة الاتحاد حيث بلغت نسبة الأمية 80 % من السكان في سنة 1972 م وانخفضت في عام 1999 إلى أقل من 20% واستمرت في الانخفاض حتى وصلت إلى أقل من 7% في سنة 2002م ، وقد بذلت الدولة جهوداً مضاعفة اشتركت فيها عدة جهات بلوغ ما وصلت إليه ، حيث تصافت جهود وزارة التربية مع جهود وزارة العمل والشؤون الاجتماعية والجمعيات النسائية في هذا الغرض .
 حيث بلغ عدد مراكز تعليم الكبار (54) مركزاً يدرس فيها (4912) دارساً ودارسة في سنة 1973 ، ارتفع إلى (106) مراكز في سنة (1999) يدرس فيها (22.208) ألف دارس ودارسة أغلبهم من الإناث .
 ووصل عدد المراكز إلى (121) مركزاً في عام 2002م منها (77) مركزاً للإناث أي ما نسبته (63.6 %) من المراكز ، وبلغ عدد الدارسين والدارسات في مراكز تعليم الكبار

(22909) دارساً ودارسة أغلبهم من الإناث . وتشرف وزارة التربية على عدد من المراكز التي يديرها الاتحاد النسائي العام ومراكز التنمية الاجتماعية وجمعيات إحياء التراث ، واعتمدت إدارة تعليم الكبار بوزارة التربية والتعليم خطة خمسية من العام (2001-2005م) ، تشمل على (7) مشروعات بتكلفة (5) ملايين في العام الواحد تهدف إلى تشجيع الهيئات الإدارية إلى التفرغ التام في تعليم الكبار وتصميم المراكز ، وتشمل جميع المناطق النائية في الدولة واستيعاب كل من فاته قطار التعليم النظامي ، و من المأمول أن يتم القضاء على الأمية في السنوات القليلة المقبلة .

وبغية التعرف على واقع مشروعات محو الأمية لدى الإناث تم تطبيق الاستبانة على عدد من المؤسسات العاملة في مجال محو أمية الإناث وكانت النتائج على النحو التالي :

بلغ عدد المؤسسات التي تمت دراستها (16) مؤسسة موزعة ما بين وزارة اتحادية وحكومية وهيئة وجمعية نسائية على النحو التالي :

12.1.1 توزيع المشروع حسب الجهة المنفذة والممولة وطبيعة التمويل:

جدول رقم (12.1):- توزيع المشاريع حسب الجهة المنفذة والممولة

م	الجهة	العدد	%
1	جمعية ذات نفع عام	7	43.7
2	وزارة اتحادية	6	46.2
3	حكومة محلية	3	18.7
	المجموع	13	100

ويلاحظ أن أغلب المشاريع التي تمت دراستها تلك التابعة للجمعيات ذات النفع العام وهذا لا يعني أن الجمعيات ذات النفع العام مع أهمية دورها هي التي تضطلع بالدور الأكبر في محو الأمية حيث إن هناك مراكز التنمية الاجتماعية التي تضطلع بدور بارز ، كما أن وزارة التربية والتعليم هي التي يقع على عاتقها الدور الأكبر في محو الأمية فبالإضافة إلى فصول تعليم الكبار التي تفتحها في المدارس هي التي

تدعم الجهات التي تعمل على محو الأمية بالمعلمين والمعلمات والكتب المدرسية . وهذا ما نلاحظه من خلال الجهات الممولة حيث إن (8) مشاريع من المشاريع المنفذة تمولها وزارة التربية ، وتمول وزارة العمل مشروعاً واحداً ، وجمعية ذات النفع العام تمول مشروعين ، وحكومة محلية تمول (3) مشاريع وهناك مشروع دولي واحد ، ومشروع واحد تم تمويله ذاتياً .

12.1.2 أهداف المشروع الرئيسية والفرعية :

- جاءت أهداف المشاريع الرئيسية على النحو التالي :
- استمرارية التعليم والقضاء على الأمية .
 - خلق المواطن الصالح لخدمة مجتمعه وأمته من خلال تعليمه ورفع مستواه التعليمي.
 - نشر الوعي الديني الثقافي والاجتماعي بين السيدات .
 - محو الأمية في مجال الحاسب الآلي .
 - تعزيز ثقة المكفوفات بأنفسهن وكسر الحاجز بينهن وبين الحاسب الآلي ، ومساعدتهن على إيجاد فرص عمل جديدة لهن وإنشاء موقع الكتروني ناطق لخدمة المكفوفين ، وإنشاء مشروع تعليم عن بعد لخدمة المكفوفين أيضاً .

أما الأهداف الفرعية فقد جاءت على النحو التالي :

- القيام بالأبحاث وإعداد المحاضرات وعقد الندوات .
- النهوض بالمرأة وتقديمها علمياً وثقافياً واجتماعياً وصحياً .
- التعليم على مبادئ القراءة والكتابة وصولاً إلى أعلى درجات التعليم .
- تقوية مهارات المرأة وتحسين أسلوبها على مختلف الصعيد .

12.1.3 توزيع المشاريع حسب مدتها :

فترة تنفيذ المشاريع طويلة تمتد أربعة سنوات فأكثر بالنسبة لـ (14) مشروعاً ونسبة (87.5) وهناك مشروع واحد مدة تنفيذه سنتان ، ومشروع واحد موسمي ، وتاريخ بداية المشاريع تعود إلى ما يزيد عن ربع قرن بالنسبة لبعض المشاريع حيث يعود بعضها إلى عام (1973) ويبلغ عددها (3) مشاريع . وهناك مشاريع ترجع إلى سنة 1981م كما يظهر في الجدول الآتي :

جدول رقم(12.2):- توزيع المشاريع حسب سنة البداية والنهاية

م	سنة البداية	العدد	%
1	1979-1973	3	18.7
2	1989-1980	2	12.5
3	1999-1990	6	37.5
4	2005-2000	4	25
5	غير ميين	1	6.25
	المجموع	16	100

وهذا يعني أن أغلب المشاريع المنفذة في مجال محو أمية الإناث قديمة وأنها مازالت مستمرة وأن كل سنة تشهد إضافة مشاريع جديدة تعني بمحو أمية الإناث . وهذا يعني أن محو أمية الإناث مستمرة وبالحماس الذي بدأت به قبل قرابة (33) عاماً .

12.1.4 توزيع المشاريع حسب التغطية الجغرافية للمشروع والموقف الحالي للمشروع :

أغلب المشاريع تغطي مدينة واحدة وعدد تلك المشاريع (14) مشروعاً (87.5%) من عدد المشاريع ولا يوجد سوى مشروعين لهما طبيعة قومية .
وجميع المشاريع مستمرة في الوقت الحالي ما عدا مشروعين لم يبين فيما إذا كانا مستمرين من عدمه .

12.1.5 توزيع المشاريع حسب عدد العاملين :

جدول رقم (12.3) :- توزيع المشاريع حسب عدد العاملين

م	عدد العاملين	العدد	%
1	10-1	5	31.3
2	20-11	-	-
3	30-21	4	25
4	40- 31	1	6.2
5	50-41	-	-
6	50 فأكثر	2	12.5
7	غير مبين	4	25
المجموع		16	100

وهذا يعني أن عدد المشاريع محدودة العدد في عدد العاملين (10) عمال فأقل تشكل

(31.3%) من المشاريع فيما نجد أن هناك مشروعين يبلغ فيهما عدد العاملين ما يزيد على (150) عاملاً ، (170) عاملاً في الأول و (259) عاملاً في الثاني .
فيما يوجد مشروع واحد عدد العاملين فيه (40) عاملاً و مشروع واحد عدد العاملين فيه (3) عمال فقط . وهذا مؤشر على أن أحجام المشاريع المنفذة في مجال محو الأمية متفاوت .

12.1.6 توزيع المشاريع حسب الفئات المستهدفة :

جدول رقم (12.4) :- توزيع المشاريع حسب الفئات المستهدفة

م	الفئة	العدد	%
1	المرأة	2	12.5
2	المرأة والطفل	1	6.20
3	المرأة والفتيات	2	12.5
4	المرأة والفتيات والطفل	9	56
5	العاملون	1	6.2
6	غير العاملين	1	6.2
المجموع		16	100

ويلاحظ من الجدول السابق أن أغلب المشاريع تتوجه إلى المرأة والطفل والفتاة أي إلى جميع الأعمار بالنسبة للمرأة . وهو يعني شمولية مشروع محو أمية الإناث للمرأة أياً كان مركزها وعمرها .

ومما تجدر الإشارة إليه أن هناك مشروعاً يعني بمحو أمية الإناث الكفيفات وهو مشروع تنفذه هيئة الهلال الأحمر والهيئة العامة للمعلومات ومثل هذا المشروع يستحق الإشادة والتقدير ، ويفتح المجال أمام جهود أوسع وأشمل لمحو فئات أخرى من المعاقين مثل الصم..

12.1.7 عدد المستفيدين :

يتراوح عدد المستفيدين بين (30) مستفيدة وألفي مستفيدة حسب ما يظهر من الجدول التالي:

جدول رقم(12.5):- توزيع المشاريع حسب عدد المستفيدين

م	عدد المستفيدين	العدد	%
1	100 فما دون	3	18.7
2	101-500	4	25
3	501 فما فوق	1	6.25
4	غير ميين	8	50
المجموع			100

إن ارتفاع نسبة غير ميين إلى ما يقرب من نصف عدد المشاريع لم يعط فكرة واضحة عن عدد المستفيدين من المشروع ، في حين أن بعض المشاريع التي لم تبين عدد المستفيدين منها يجب أن يكون كبيراً إذ إن واحداً من تلك المشاريع يعمل فيه (170) عاملاً وبصفة عامة فإن وجود مشاريع يزيد فيها عدد المستفيدين عن (100) امرأة أو فتاة أو طفل إلى ما يقرب من ثلث عدد المشاريع يشير إلى أن هناك عدداً من الإناث الراغبات من التحرر من الأمية ، بما في ذلك المرأة والطفل والمكفوفات حيث بلغ عدد المستفيدات من هذا المشروع (180) امرأة وطفلاً وفتاة .

12.1.8 طبيعة المشاريع :

جدول رقم(12.6):- توزيع المشاريع حسب طبيعتها

م	طبيعة المشروع	العدد	%
1	تعليم	6	33.3
2	تعليم وتدريب	2	12.5
3	تعليم وتقديم خدمات	1	6.2
4	تقديم خدمات	1	6.2
5	تعليم وتدريب وتقديم خدمات وتزويد بالأجهزة والوسائل ورسم سياسات	2	12.5
6	تعلم وتزويد بالأجهزة والمعلومات	2	12.5
7	تكريم متعلمات	1	6.2
8	تعليم وتدريب وتقديم خدمات	1	6.2
المجموع			100

يلاحظ من الجدول السابق تنوع الخدمات التي تقدمها المشاريع فثلث تلك المشاريع يقتصر نشاطه على الخدمات التعليمية ، ومشروعات يقدمان التعليم والتدريب أي بنسبة 12.5% من المشاريع ، ومشروعات أيضا يقدمان التعليم والتدريب والخدمات التعليمية والتزويد بالأجهزة والوسائل ورسم السياسات ، ومشروعات آخران يقدمان التعليم والتزويد بالأجهزة والمعلومات ، وهذا يشير إلى شمولية المشاريع التي تعمل في مجال محو الأمية . وهناك مشروع يختص فقط بتكريم النساء اللاتي يحرزن تعليماً متميزاً

ويلاحظ عدم وجود أي مشروع يهتم بالتنمية المؤسسية مع أهمية مثل هذه المشاريع بالنسبة لتحسين أداء المراكز في مجال محو الأمية .

12.1.9 موقع التنفيذ :

جدول رقم (12.7):- توزيع المشاريع حسب موقع تنفيذها

م	الموقع	العدد	%
1	جمعية ذات نفع عام	5	31.5
2	مركز تنمية اجتماعية	1	6.2
3	مراكز تعليم الكبار	5	31.5
4	مؤسسات حكومية	1	6.2
5	مؤسسات أهلية	3	18.7
6	غير مبين	1	6.2
المجموع		16	100

تحتل الجمعيات ذات النفع العام وفصول تعليم الكبار المرتبة الأولى بالنسبة لموقع تنفيذ المشاريع . وهناك مشروع واحد نفذ في أحد مراكز التنمية الاجتماعية . ومشروع نفذ في منطقة تراثية وآخر نفذ في الهيئة العامة للمعلومات .

12.1.10 مشاركة أكثر من جهة في تنفيذ المشاريع ، ومجالات التنسيق :

تشارك اليونيسكو والمنظمة العربية للتربية والثقافة في دعم مشروع واحد . وهو مشروع محو أمية الكبار في الدولة . كما يشارك القطاع الخاص في مشروع تنظمه جمعية أم المؤمنين في عجمان ، وبالرغم من أن هناك (4) مشاريع أخرى ذكرت أن هناك أكثر من جهة تشارك في مشروعها إلا أنها لم تبين تلك الجهات ، وهناك (8) جهات لم تبين مشاركة أكثر من جهة من عدمها ، وقد ذكرت الجهة المنظمة لأحد المشاريع بأن مشاركة أكثر من جهة يساهم في أن تعم الفائدة بشكل أفضل ، أما عن مجالات التنسيق مع الجهات الأخرى ، بينت الدراسة أن ذلك التنسيق يتمثل في إجراء الاختبارات والمقابلات ، وتقديم الاستشارات وتوفير الحواسيب الآلية ، والبرامج الجديدة . وتوفير الإشراف التربوي ، والمشاركة في المؤتمرات والمعارض والمسابقات .

12.1.11 إجراء تقييم للمشاريع ، وأهم المعوقات :

أظهرت النتائج أن (11) مشروعاً يجري تقييمها ، وأن مواعيد تقييم تلك المشاريع تمت غالباً في عامي (2004-2005) بالنسبة لـ (8) مشاريع ، وهناك مشروع تم تقييمه في سنة 2003 ، ومشروع تم تقييمه في سنة 2000 ، ومشروع يتم تقييمه في نهاية كل عام وهو مشروع تعليم الكبار . وقد تبين أن أهم معوقات إجراء التقييم تتمثل في: العناصر المادية والبشرية ، وعدم توفر الموازنة الكافية ، أما عن سبب عدم إجراء تقييم لدى بعض المشاريع ، فقد أبدت إحدى الجهات أن التقييم داخلي وأخرى أظهرت أنه لا توجد متابعة من الجهات المختصة بالتقييم ليتم الانتهاء منه بصورة صحيحة .

12.1.12 الجهة التي قامت بالتقييم ومعايره :

تعددت الجهات التي قامت بالتقييم منها وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، ووزارة التربية ، والهيئة العامة للمعلومات ، ووزارة الأوقاف ، وكلية دبي للطالبات .

أما معايير التقييم فقد جاء فيها :

- المقابلات الشخصية .
- زيارة الموقع .
- الامتحانات .

- الاستبيانات .
- إعداد الإحصاءات .
- تحليل نتائج الامتحانات ووضع خطة علاجية راجعة لمواجهة الصعوبات

12.1.13 نتائج التقييم

- وقد أظهر التقييم عدداً من النتائج المهمة يأتي في مقدمتها :
- أن الحاجة مازالت ملحة للاستمرار في المشاريع وتطويرها .
 - وأن هذه المشاريع ساهمت في محو أمية كثير من السيدات اللواتي فتنهن قطار التعليم ، وأن مستوى التحصيل لدى السيدات جيد وقد حصل بعضهن على مراكز متقدمة ، كما أن لدى بعضهن الإرادة لمواصلة تعليمهن ومشاركتهن في الأنشطة المختلفة
 - وأن بعض السيدات حصلت على شهادة الثانوية العامة . وقد برزت الحاجة إلى إدخال البرامج الناطقة وتوفير برامج الآلة القارئة بالنسبة للمرأة الكفيفة بالإضافة إلى توفير برامج ناطقة باللغة الإنجليزية لها .

12.1.14 نقاط قوة المشروع :

تمثلت قوة المشروع حسب ما أظهرته (7) من المشاريع في أنها تعمل في محو الأمية بالنسبة للسيدات وبأنها تقدم مخرجات نوعية لسوق العمل بتمكينها من استخدام الحاسوب ، وتعزيز الثقة والمشاركة العملية الفعالة للمرأة ، وبأنها تساعد المرأة على متابعة تعليمها الأكاديمي .

12.1.15 سلبات (التحديات الداخلية والخارجية) :

أما عن السلبيات ، فقد أظهرت إحدى الجهات عدم وجود منهج من الوزارة يدرس للدراسات ، وأخرى أظهرت قلة الموارد المالية ، وعدم استجابة بعض السيدات للمشاركة في محو الأمية نظراً لظروفهن الشخصية مما يؤدي إلى تسرب الدارسات ، وبأن الحواسيب المستعملة قديمة وقليلة الجودة . إن هذه الصعوبات تحتاج إلى جهد لتذليلها لاسيما الجانب المادي حيث إن محو أمية المرأة وتعليمها حق من حقوقها الأساسية التي ضمنها لها المواثيق الدولية ودستور دولة الإمارات ، أما التحديات الخارجية ، فقد تمثلت في عدم كفاية وسائل النقل لنقل السيدات من وإلى مراكز الدراسة ، ومعوقات اجتماعية تعكس حال ووضع بعض النساء .

12.1.16 قدرة المشاريع على الاستدامة والحاجة التي تستدعي استمرارها :

أظهرت النتائج أن قدرة المشاريع على الاستدامة كبيرة وبعض الجهات ذكرت أن هذه المشاريع باقية إلى ما شاء الله !!!
أما عن الحاجة التي تدعو إلى استمرار تلك المشاريع فقد تمثلت في وجود فئة من الأميات اللاتي يرغبن في استكمال تعليمهن وحاجة سوق العمل ، وتحقيق حاجات اجتماعية ومجتمعية . وإن الحاجة تدعو إلى مواكبة التغيير الاجتماعي .
وتفعيل دور المرأة في المجتمع ، ولأن مشروع تعليم الكبار مشروع مفيد للسيدات اللواتي فتنهن قطار التعليم .

12.1.17 ما الذي يمكن أن يضاف للمشاريع :

أجابت على هذا السؤال قلة من المشاريع واقترحوا إضافة ما يلي :

- افتتاح فصول أمية تكميلية في بعض المشاريع ، وتعديل شروط القبول ، وزيادة حجم التمويل ، وتوفير برامج جديدة للحاسب الآلي ، وتوفير وسائل إعلام مرئية ودراسات مقارنة .

12.1.18 حجم التمويل والصرف :

أظهرت الدراسة أن حجم الصرف لسنة من المشاريع يبلغ آلاف الدولارات فيما يبلغ صرف مشروع واحد من مليون إلى ثلاثة ملايين دولار ، أما المشاريع التسعة الأخرى فلم تبين حجم الصرف فيها . والتمويل في جميع المشاريع التي بينت حجم الصرف فيها محلي ، وخمسة من المشاريع طبيعة التمويل فيها أحادي ، فيما هناك مشروعات طبيعة التمويل فيهما ثنائية ، ولم يبين أي من المشاريع حجم التمويل فيه مما يجعل من الصعب الحكم على ما يتم رصده من مبالغ لمثل هذا المشروع الحيوي ، وربما يعود ذلك إلى أن تمويل محو الأمية يأتي عادة ضمن ميزانية وزارة التربية والتعليم الإجمالية التي توفر المعلمين والكتب الدراسية من ضمن ميزانيتها الإجمالية . ومع ذلك تجدر الإشارة إلى أن بعض المشاريع أبرزت وجود معوقات لديها تتعلق بضالة التمويل وعدم كفايته . مما يدعو إلى دعم هذه المشاريع وزيادة مخصصاتها حتى تحقق الهدف المنشود وهو محو أمية النساء نهائياً في الإمارات .

12.1.19 الإنجازات :

أظهرت النتائج أن (4) مشاريع كانت إنجازاتها في مجال التدريب ، ومشروعات في مجال التدريب ، وخمسة مشاريع في مجال التدريب والتوعية معاً . ولم تبين خمسة مشاريع إنجازاتها .

12.1.20 المقترحات :

تقدمت سبعة مشاريع فقط بمقترحات لتطوير عملها فيما لم تقدم تسعة مشاريع أية اقتراحات . وقد جاء في الاقتراحات :

- زيادة الدعم من الجهات الحكومية المختصة .
- إدخال تقنية الحاسوب في التعليم .
- فتح فصول للمراحل الدراسية المتقدمة .
- تخصيص موازنة خاصة بالمشروع .
- تنظيم دورات تدريبية مثمرة للعاملين بالمشروع .
- تطوير برامج محو الأمية لدى جميع الموظفين العاملين بوزارة التربية .
- الإطلاع على رأي الدارسات والتعرف على وجهات نظرهن ومقترحاتهن حول المشروع وسليباته ونرفق مع الدراسة عناوين الجهات المنفذة للمشاريع للاتصال بها ومتابعة المشاريع .

12.2 تحليل ظاهرة تسرب الإناث من المدارس :

تعتبر ظاهرة التسرب من التعليم محدودة في دولة الإمارات ذلك أن الدولة وضعت هدفاً لها بأن تصل نسبة التدفق من الثانوية العامة إلى 90% فأكثر من جملة الملتحقين بالصف الأول الابتدائي لذات الفوج. كما أن التعليم إلزامي حتى نهاية المرحلة الإعدادية (تسع سنوات) منذ صدور قرار مجلس الوزراء في سنة (2000) بهذا الخصوص

وقد أظهرت إحصائيات وزارة التربية في الإمارات للعام الدراسي 2002 / 2003م أن عدد الطلاب الذين تسربوا من التعليم يبلغ (3556) طالباً من إجمالي عدد الطلاب البالغ (130735) طالباً أي، نسبته 2.7 % في حين أن عدد الطالبات المتسربات يبلغ (1410) طالبات من أصل (130300) طالبة ، ونسبته (1.1%) وهذا يعني أن نسبة التسرب بين الذكور أعلى منها بين الإناث كما يظهر من الجدول التالي :

جدول رقم (12.8):- عدد الطلاب والطالبات المتسربين من التعليم في العام الدراسي 2002 / 2003 م

الجنس	عدد الطلاب الكلي	عدد الطلاب المتسربين	%
ذكور	130735	3556	2.7
إناث	130300	1410	1.1
المجموع	261035	4966	1.9

كما أظهرت البيانات الإحصائية أن نسبة التسرب واحدة بين الطلاب المواطنين في المدينة والقرى إذ تبلغ 2.8% ، في حين نجد أن تلك النسبة تبلغ في المدينة 2.5% وفي القرى 3.2% لدى غير المواطنين . أما بالنسبة للطالبات فنجد أن النسبة تبلغ 1% في المدن و1.1% في القرى لدى المواطنين ، و2.1% في المدن ، و1.1% في القرى لدى غير المواطنين ، وتلك الفروق في النسب تبدو محدودة ، وليست لها أية دلالة إحصائية ، وهذا يعني أن الاهتمام بالتعليم ومتابعته ليس أقل أهمية لدى سكان القرى عنه لدى سكان المدن .

وتعتبر المرحلة الإعدادية والثانوية هي المرحلة التي ترتفع فيها نسبة التسرب لدى الذكور فيما تبدو أن تلك المرحلة لا تشهد نفس القدر من التسرب لدى الإناث كما يظهر من الجدول التالي :

جدول رقم (12.9):- بين تسرب الذكور والإناث من المدارس حسب المرحلة التعليمية

المرحلة	ذكر %	إناث %
الابتدائية	1.2	.6
الإعدادية	4.1	1
الثانوية	5	2.4
الإجمالي	2.7	1.1

ومن الجدول السابق نلاحظ أن نسبة التسرب تتضاعف ما يقرب من أربع مرات ما بين المرحلة الابتدائية والإعدادية بين الذكور ، فيما نرى أنها لا تكاد تتضاعف مرة واحدة بين الإناث . إلا أن نسبة التسرب ترتفع بين الإناث في المرحلة الثانوية حيث تصل إلى 2.4% من الطالبات ، وقد يعود السبب هنا إلى أن الفئاة تزوج غالباً في سن المرحلة الثانوية وهذا ما سيظهر من الجدول التالي :

جدول رقم (12.10):- توزيع المتسربين من المدارس حسب الجنس وأسباب التسرب

إناث		ذكور		أسباب التسرب
العدد	%	العدد	%	
12	1	474	13.3	العمل
256	18	0	0	الزواج
18	1.3	4	0.1	المرض
19	1.3	46	1.3	الوفاة
396	28.1	530	14.9	رغبة ولي الأمر
34	2.4	413	11.6	كبر السن
498	35.3	1001	43.5	الغياب المستمر
177	12.5	538	15.1	أخرى
1410	100	3556	100	المجموع

من الجدول السابق نلاحظ أن سبب التسرب لدى الذكور يختلف عنه لدى الإناث اختلافاً كبيراً ، ففي الوقت الذي نجد فيه أنه لا يوجد أي ذكر تسرب من المدرسة بسبب الزواج، نجد أن تلك النسبة تصل إلى (18%) لدى الإناث . وفي الوقت الذي نجد فيه أن العمل يصل إلى 13.3% لدى الذكور نجد أنه ينخفض إلى (%) لدى الإناث .

كما نجد أن كبر السن يبلغ 11.6% لدى الذكور ، ونجد أنه ينخفض إلى 2.4% لدى الإناث ، كما أننا نجد أن رغبة ولي الأمر ترتفع لدى الإناث إلى 28.1% فيما تنخفض لدى الذكور إلى 14.9% ، وهذا جانب مهم لا بد أنه يحتاج إلى مزيد من الدراسة للتعرف على السبب الذي يدعو ولي الأمر إلى إنهاء دراسة ابنته ، في الوقت الذي ارتفع الوعي الاجتماعي بأهمية تعليم المرأة ، أما الغياب المستمر فيحتل المرتبة الأولى سواء بالنسبة للذكور أم الإناث إذ تبلغ نسبة 43.5% لدى الذكور ، و35.5% لدى الإناث ، ومثل هذا الغياب المستمر أيضا يعتبر ظاهرة تحتاج إلى مزيد من الدراسة للتعرف فيما إذا كان التسرب يتم بمعرفة الأسرة ، أم بدونها ، وإذا كان الأمر يتم بمعرفة الأسرة. التعرف على الأسباب التي تجعل الأسرة تسكت عن غياب أبنائها عن الدراسة . وإذا كان الأمر عكس ذلك ، فلا بد من التعرف على أسباب عدم اهتمام الأسرة بمتابعة أبنائها وبناتها في المدرسة ، ومدى التزامهم بالدوام ، مع التنبيه إلى المخاطر التي يورثها هذا الغياب من حيث الارتباط بشلل الأصدقاء التي قد تكون بؤرة للانحراف .

كما أظهرت الإحصاءات أن بعض الأسباب تبدو أكثر وضوحاً في مرحلة تعليمية دون أخرى كما يظهر من الجدول التالي :

جدول رقم (12.11):-التسرب من المدارس حسب المرحلة الدراسية وسبب التسرب

الابتدائية		الإعدادية		الثانوية		أسباب التسرب
ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	
8	0	143	0	278	12	العمل
0	5	0	64	0	187	الزواج
2	3	1	5	1	10	المرض
21	8	12	7	13	4	الوفاة
244	163	137	86	141	147	رغبة ولي الأمر

22	73	11	266	1	74	كبر السن
143	443	174	760	181	289	الغياب المستمر
87	109	36	261	54	100	أخرى

و يظهر من الجدول السابق أن التسرب لسبب العمل يرتفع بشكل واضح لدى الذكور في المرحلة الثانوية والإعدادية، كما أن الزواج بالنسبة للإناث يرتفع كسبب من أسباب التسرب في المرحلة الثانوية ، وهناك (64) فتاة تزوجن في المرحلة الإعدادية ، وهذا ربما يشير إلى أن الزواج المبكر مازال منتشرأ في مجتمع الإمارات ، حيث إن الفتاة في تلك المرحلة لم تكن قد تجاوزت (15) سنة من العمر

كما يلاحظ أن التسرب بسبب كبر السن عامل في جميع مراحل الدراسة إلى أنه أكبر ما يكون في المرحلة الإعدادية، وكذلك الأمر بالنسبة لرغبة ولي الأمر التي تظهر في جميع المراحل الدراسية . وهذا يعني أن نسبة كبيرة من الطلاب ذكوراً و نساءً يتركون الدراسة بسبب رغبة الأهل دون أن تظهر الأسباب لهذا الموقف من الآباء .

إن التسرب من المدارس يجب أن يأخذ حيزاً أكبر من البحث لأنه من أهم العوامل المعيقة للتنمية البشرية.

12.3 تحليل مشاريع تنمية المهارات

12.3.1 مقدمة :

أصبحت تنمية المهارات الحياتية مادة أساسية تعنى بها الجماعات كما تعنى بها المؤسسات الحكومية والأهلية لأنها تبنى على أساس الحاجة الفعلية للأفراد والأسرة والمجتمع كله ، ومع التقدم التكنولوجي الذي حدث على مستوى العالم مع ثورة الاتصالات لم يعد دور المهارات الحياتية قاصراً على تلبية احتياجات الأسرة البيولوجية ، بل تعداها إلى ضرورة تلبية الاحتياجات السيكولوجية والاجتماعية ، وقد عنت دولة الإمارات بتنمية المهارات الحياتية حيث جعلتها مادة أساسية تدرس في جامعاتها ، كما تنظم بشأنها المحاضرات والندوات التي تناولها بالبحث والدراسة وتصدر بشأنها التوصيات . وهذه الدراسة الميدانية التي أجريت على (28) مشروعاً تتولاها من المؤسسات الحكومية والأهلية والخاصة تظهر بعض جوانب تطور تنمية المهارات الحياتية بالنسبة للمرأة في الإمارات .

12.3.2 مشاريع تنمية المهارات الحياتية :

12.3.2.1 الأهداف والأغراض :

تتعدد أهداف المشاريع الحياتية في الإمارات والجهات المشرفة عليها ، فمنها ما هو معني بالصحة والأسرة ، والتعليم ، وتربية الأبناء وتنشئتهم . وقد بلغ عدد مشاريع تنمية المهارات الحياتية (28) مشروعاً موزعة حسب الأغراض على النحو التالي :

جدول (1-3) يبين توزيع المشاريع حسب الأغراض

م	النوع	العدد	%
1	تعليم	7	25
2	صحة	2	7.1
3	أسرة	2	7.1
4	أعمال إنسانية وخيرية	4	14.1
5	إبداع وتميز	3	10,7
6	ثقافة	1	3.5
7	ثقافة دينية	2	7.1
8	تراث	2	7.1
9	مختلفة	5	17.8
	المجموع	28	100

ويظهر الجدول السابق أن مشاريع التعليم دائماً في المقدمة وبنسبة (25 %) فيما تحتل مشاريع الصحة والتراث والأسرة والثقافة الدينية ترتيباً واحداً وبنسبة 7.1% وأدنى نسبة تلك المتعلقة بالثقافة وتبلغ (3.5%)

2.مدة المشروع :

تراوحت مدة المشروع بين أسبوع واحد وأكثر من أربع سنوات وتوزعت المشاريع حسب مدة المشروع على النحو التالي :

جدول (2-3) يبين توزيع المشاريع حسب مدة المشروع

م	المدة	العدد	النسبة
1	شهر فأقل	3	10.7
2	سنة واحدة إلى سنتين	10	35.7
3	سنتان إلى أربع	5	17.8
4	أربع سنوات فأكثر	10	35.7
	المجموع	28	100

المشاريع التي استغرقت أسبوعاً واحداً هي مشروع الأسبوع التراثي وأسبوع الصحة .

أما المشروع الذي استغرق شهراً فهو تربية الأبناء وسلوكياتهم . كما أظهر الجدول أن (35 %) من المشاريع استغرقت 4 سنوات فأكثر . وإن وجود مشروعات ما يستغرق أربع سنوات فأكثر يشير إلى أن لبعض تلك المشاريع صفة الاستمرار وهذا يكسبها أهمية خاصة . لاسيما وأن منها مشاريع تعليمية مثل مشروع تعلم وعلم ، والأسر المنتجة ، وكفالة اليتيم التي استمرت أكثر من 4 سنوات .

3. تاريخ بدء التنفيذ :

أغلب المشاريع المنفذة بوشر العمل فيها سنة 2004/2003م ، إلا أن هناك مشاريع تعود إلى عام 1999م/2000م وهي مازالت مستمرة إلى الآن ، ومما تجدر ملاحظته أن هناك تطابقاً بين الوقت المخطط للبداية والتاريخ الفعلي لالنتهاء من المشروع .

13 التاريخ المخطط للانهاء للمشروع :
تنتهي أغلب المشاريع حسب المخطط في عام 2005/2004 وبعضها خطط له أن ينتهي في عام 2001م إلا أن تاريخ الانتهاء الفعلي تأخر عن تاريخ الانتهاء المخطط له ، حيث إن عدد المشاريع التي انتهت فعلاً (7) مشاريع فقط أي ما نسبته (25 %) من عدد المشاريع ، فيما تأخذ بعض المشاريع طابع الاستمرار مثل السوق الخيري للأسر المنتجة ، والقيادة قدوة ، وكأس التفوق ، والورش التراثية .

جدول (3-3) توزيع المشاريع حسب الجهات المنفذة :

الجهة المنفذة	العدد	%
الجمعيات النسائية	15	53.4
مراكز التنمية الاجتماعية	3	10.7
وزارة الصحة	2	7
وزارة الأشغال والبلدية	1	3.5
وزارة الأوقاف	1	3.5
الجمعيات الخيرية	2	7
مدارس حكومية	1	3.5
وزارة الأوقاف	1	3.5
شرطة أبوظبي	1	3.5
غير مبين	5	21.4

ويلاحظ أن هناك بعض المشاريع التي يشترك في تنفيذها أكثر من جهة واحدة
5. الجهات المنفذة للمشروع :
وتحتل الجمعيات ذات النفع المرتبة الأولى بالنسبة للجهات المنفذة ، حيث بلغ عدد ها (15) جمعية أي ما يزيد على (50 %) من عدد الجهات المشرفة ، يلي ذلك مراكز التنمية الاجتماعية (3) مراكز تنمية وبنسبة (10.7 %) ومن الجهات المنفذة صندوق الزواج ، وزارة الأشغال ومدرسة الطفرة الثانوية ، وإن ارتفاع عدد الجمعيات ذات النفع العام يشير إلى حيوية تلك الجمعيات وأهميتها في خدمة المجتمع .

وكافة الجهات المشرفة على تنفيذ تلك المشاريع محلية كما أن أغلب تغطيتها الجغرافية تشمل مدينة واحدة فحسب إذ يبلغ عددها (23) مشروعاً .
وهناك مشروعان ينفذان في أحياء سكنية و مشروع واحد على مستوى إقليمي .
6. استمرارية المشروع :

جدول (3-4) توزيع المشاريع حسب استمرارية العمل بها

استمرارية المشروع	العدد	%
مستمر	22	78.5
منهي	3	10.7
متوقف العمل بهما	2	7
مشروع جديد	1	3.5

أغلب المشاريع مستمرة وعددها (22) مشروعاً وبنسبة (78.5 %) وهناك (3) مشاريع منتهية وبنسبة (10.7 %) وهناك مشروعان متوقف العمل فيهما .
ومشروع واحد جديد.

7. عدد العاملين بالمشروع :

جدول (3-5) توزيع المشاريع حسب عدد العاملين فيها

عدد العاملين في المشروع	العدد	%
10-1	21	78.6
20-11	4	14.3
30-21
40-31	2	7.2
50-41
50 فأكثر
غير مبين

يتراوح عدد العاملين في المشروع بين (3) أفراد كحد أدنى و يصل في بعض المشاريع إلى (35) عاملاً . ويبلغ عدد المشاريع التي يعمل فيها (5) أفراد فأقل (9) مشاريع وبنسبة (32%) ، وعدد المشاريع التي يعمل بها (6 – 10) أفراد (11) مشروعاً وبنسبة (39%) ، وعدد المشاريع التي يعمل بها أكثر من عشر أفراد (7) مشاريع وبنسبة (25%)، وهناك مشروع واحد لم يبين عدد العاملين فيه ، وإن ارتفاع عدد العاملين في بعض المشاريع التي تقوم بها جمعيات أهلية تقوم على التطوع يشير إلى تقدم العمل التطوعي في الإمارات .

8. الفئات المستهدفة من المشروع :

جدول (3-6) توزيع المشاريع حسب الفئات المستهدفة

الفئة المستهدفة	العدد	%
المرأة والفتاة	13	46.4
الفتيات	12	42.3
المرأة والطفل	6	41.4
الأسرة	1	3.5
الأيتام	1	3.5
الدارسات	1	3.5
	34	

وتأتي المرأة والفتيات في طليعة الفئات المستفيدة من المشاريع إذ يبلغ عدد المشاريع الموجهة للمرأة (13) مشروعاً وبنسبة (46.4 %) ، يلي ذلك الفتيات وعدد المشاريع الموجهة لهن (12) مشروعاً وبنسبة (42.8) ، وفي المرتبة الثالثة المرأة والطفل معاً وعدد المشاريع (6) مشاريع (21.4 %) ، وفي المرتبة الرابعة الجمعيات الأهلية مشروعان ، وهناك مشروعان موجهان للأسرة أيضاً ، ومشروع موجه للأيتام ، ومشروع موجه للدارسات ، ومشروع موجه للمبنى المدرسي ، وإن وجود عدد كبير من المشاريع موجه إلى المرأة والفتيات يشير إلى الأهمية التي تحظى بها المرأة في المشاريع التي تنفذ من منطلق اهتمام مؤسسات المجتمع الأهلي التي تحتل المرتبة الأولى في الجهات المنفذة للمشاريع بالمرأة والفتاة .

9. عدد المستهدفين :

تستهدف المشاريع المنفذة قطاعات واسعة من المجتمع ، حيث يصل عدد المستهدفين في بعض الأحيان إلى (2000) مستهدف كما في مشروع تعلم وعلم و (1000) مستهدف كما في الملتقى الثقافي والأسرة السعيدة وتوزيع عدد المستهدفين على الفئات يمكن ملاحظة ما يلي جدول (3-7) توزيع المشاريع حسب عدد المستهدفين

م	عدد المستهدفين	العدد	النسبة
1	أقل من مائة مستهدف	8	28.6
2	من 100-200	2	7.1
3	من 300-400	1	3.6
4	1000 فما فوق	3	10.7
5	غير محدد	8	28.6
6	غير مبين	5	17.8
المجموع		28	100

وإن وجود ثلاثة مشاريع يبلغ فيها عدد المستهدفين ألف مستهدف فما فوق يشير إلى أن مشاريع تنمية المهارات الحياتية للمرأة يشمل قطاعات كبيرة من النساء حيث أن مشروع تعلم وتعلم الذي يستهدف (2000) امرأة موجه إلى المعلمات وهي فئة مهمة ولها دورها الكبير في المجتمع ومسؤولة عن عدد كبير من الطلاب ، كما أن المشاريع غير محددة العدد قد تضم عدداً كبيراً من الأفراد وذلك لطبيعة تلك المشاريع الموجهة إلى المجتمع المحلي ، أو المشاريع المفتوحة .

10. عدد المستفيدين فعلاً :

يصل عدد المستفيدين من بعض المشاريع إلى 7000 شخص كما في مشروع الأفق (الملتقى الثقافي) ، وهو مشروع نوعية دينية تنفذه جمعية المرأة في الوثبة ، وفي مشروع الأسرة السعيدة أيضاً الذي تنفذه جمعية المرأة بالتعاون مع المجتمع المحلي بلغ عدد المستفيدين 7000 مستفيد أيضاً، وبلغ بالنسبة للورش التراثية 1000 مستفيد، ويصل عدد المستفيدين أيضاً في بعض المشاريع إلى 800 مستفيد كما يظهر من الجدول التالي :

جدول (3-8) توزيع المشاريع حسب عدد المستفيدين

م	عدد المستفيدين	العدد	النسبة
1	1000 مستفيد فأكثر	3	10.7
2	500_999	1	3.6
3	100_499	3	10.7
4	50_99	3	10.7
5	أقل من 50	5	17.9
6	غير محدد	5	17.9
7	غير مبين	8	28.6
المجموع		28	100

وتتنوع طبيعة المستفيدين ما بين أفراد ومؤسسات حيث نجد أن المستفيدين من برامج الصحة ، والملتقى الثقافي ، والورش التراثية هم من الأفراد ، و نجد أن المستفيدين من برامج أخرى هم من الأسر كما في مشروع سنا بل العطاء ، أو السوق الخيري وفي حالات أخرى المستفيدون هم من المؤسسات مثلما في كأس التفوق ، والأسبوع التراثي التي تستفيد منها المدارس ، كما أن بعض المشاريع تتوجه إلى جميع أفراد المجتمع مثل برنامج الاستشارات والتدريب الذي تنفذه جمعية النهضة النسائية .

11. طبيعة المشروع :

توزعت المشروعات حسب طبيعتها على النحو التالي :
جدول (3- 9) توزيع المشاريع حسب طبيعة المشروع

م	طبيعة المشروع	العدد	% من عدد المشاريع	% من المشاريع	طبيعة
1	تعليم	15	53.6	23.4	
2	تدريب	12	42.8	18.7	
3	تقديم خدمات	14	50.0	21.9	
4	تنمية مؤسسية	0	0	0	
5	تطوير البنية التحتية	2	7.1	3.1	
6	رسم سياسات	3	10.7	4.7	
7	تزويد بالوسائل	6	21.4	9.4	
8	توعية إعلامية	9	32.1	14	
9	تطوير بالأجهزة	3	10.7	4.7	
	المجموع	64	228.4	100	

- يفوق عدد المشاريع بالنسبة لطبيعتها عدد المشاريع الفعلية ، لأن لبعض المشاريع أكثر من طبيعة واحدة
- ومما تجدر ملاحظته أن عدد المشاريع (28) مشروعاً لها (64) طبيعة وهذا يعني أن لبعض المشاريع أكثر من طبيعة ، وقد تصل في بعض الأحيان إلى (6) أنواع كما في مشروع معسكر (وثبة نحو التميز) الذي تنظمه جمعية نهضة المرأة في الوثبة حيث له طبيعة تدريبية ، وتقديم خدمات ، ورسم سياسات ، وتزويد بالوسائل ، وتوعية إعلامية ، وتزويد بالوسائل ، كما أن مشروع القيادة فدوة له خمسة أنواع هي(تعليم ، وتدريب ، وتطوير بنية تحتية ، ورسم سياسات ، وتزويد بالأجهزة والمعلومات) .
- ومشاريع أخرى لها أكثر من طبيعة أيضاً ، ومثل هذا التعدد في الطبيعة يشير إلى أهمية الخدمات التي تقدمها تلك المشاريع والتي لها أكثر من غرض وهدف
- ويظهر الجدول السابق أن التعليم يحتل المرتبة الأولى حيث إنه يشمل ما يزيد عن 53.6% يليه تقديم الخدمات وتقدمه 50% من المشاريع ، ويأتي التدريب في المرتبة الثالثة، والتوعية الإعلامية في المرتبة الرابعة . ولا يوجد أي مشروع يهتم بالتنمية المؤسسية بالرغم من الأهمية التي يحتلها مثل هذا النوع من الخدمة حيث لا يقل أهمية عن التنمية البشرية . مما يستدعي أن يكون هناك توجه مستقبلي نحو المشاريع التي تهتم بالتنمية المؤسسية ، كما أن هناك مشروعين فقط يهتمان بتطوير البنية التحتية وهذا يعني أن البنية المؤسسية تنال قدراً أقل من الاهتمام

12. موقع تنفيذ المشروع :

أكثر المشاريع تنفذ في الجمعيات ذات النفع العام وهذا يشير إلى حيوية تلك الجمعيات في دولة الإمارات لاسيما النسائية منها حيث إن أغلب تلك المشاريع تنفذ في جمعيات نسائية وتوزع مواقع تنفيذ المشاريع على النحو التالي :

جدول (3-10) توزيع المشاريع حسب موقع المشروع

م	الموقع	العدد	% من عدد المشاريع
1	جمعيات نسائية	22	78.6
2	مراكز تنمية اجتماعية	5	17.8
3	خارج دولة الإمارات	1	3.5
	المجموع	28	100

وهذا يعني أن المشاريع المنفذة تتم إما في الجمعيات النسائية أو في مراكز التنمية الاجتماعية ما عدا مشروع واحد ينفذ بالتعاون بين :

- مركز التنمية الاجتماعية في خور فكان
- ، و مدينة الشارقة للخدمات الإنسانية التي تعنى بالمعاقين
- والمدارس في مدينة الشارقة .

13. مشاركة أكثر من جهة في المشروع :

بلغ عدد المشاريع التي شاركت فيها أكثر من جهة عشرة مشاريع أولها المبنى المدرسي ، الذي شارك فيه الاتحاد الرياضي ، والملتقى الثقافي ، الذي شاركت فيه منظمة المرأة العربية وصندوق الزواج ، والأسرة السعيدة الذي شاركت فيه منظمة المرأة العربية وصندوق الزواج ، ومعسكر (وثبة نحو التميز) الذي شارك فيه قسم الأنشطة في وزارة التربية والتعليم . ومركز النهضة للاستشارات الذي شارك فيه مركز الإصلاح الأسري ، ومحاكم دبي . وهذا يعني أن التعاون تم في تنفيذ تلك المشاريع بين الجمعيات النسائية من جهة وبعض الدوائر الحكومية الاتحادية والمحلية من جهة أخرى . وفي حالة واحدة تم التعاون مع مؤسسة خاصة هي مركز النهضة للاستشارات

14. مجالات التنسيق :

أظهرت (8) مشاريع فقط أن هناك مجالات للتنسيق مع الجهات الأخرى أي ما بنسبة 25% من المشاريع فقط وإن هذا التنسيق يتم في مجالات المتابعة والتخطيط ، وتحديد الأنشطة ومتابعتها ، وإقامة الندوات والمحاضرات وتوفير الكتب ، والحلقات النقاشية .

15. إجراء تقييم وتاريخه :

أكثر من نصف المشاريع أجرى تقييماً لنتائج تلك المشاريع حيث بلغ عددها (16) مشروعاً بنسبة 57% وتوزعت تواريخ إجراء التقييم ما بين سنة 2001/2005م وهناك مشاريع أجرت التقييم مرتين مثل مشروع المبنى المدرسي الأول في سنة 2002م والثاني بسنة 2005م والملتقى الصيفي الذي أجرى تقييمين أيضاً في سنة 2002/2005م . كما أن مشروع تعلم وعلم يجري تقييماً في نهاية كل فعالية .

16. أهم معوقات إجراء المشروع :

لم تبين الاستثمارات معوقات تذكر في إجراء المشروع ما عدا مشروع (الأسبوع التراتي) الذي أظهر أن هناك معوقاً في تمسك المستهلك بالقيم ، ومشروع (القيادة قدوة) الذي أشار إلى العدمية كمعوق للمشروع .وأظهر مشروع مجلس اتحاد الدراسات أن المشروع جديد ، حيث طبق في هذه السنة فقط وأنه يحتاج إلى مدة أطول لتظهر النتائج التي تحتاج إلى تقييم

17. عناوين المشاريع والمسئولين عن التنفيذ :

بغية المتابعة نرفق كشفاً بعناوين المشاريع والمسئولين عن التنفيذ .

12-4 تحليل مشاريع محو الأمية التقنية للمرأة

مقدمة :

في ضوء التطورات التي شهدتها دولة الإمارات والإنجازات التي حققتها المرأة في مجال التعليم والتي انتقلت بها من مرحلة كانت نسبة الأمية فيها تصل إلى 85% عند قيام الاتحاد إلى مرحلة بات فيها عدد الطالبات في جامعة الإمارات يزيد عن ضعف عدد الطلاب فيها . وعدت الأمية بين الإناث في أدنى مستوياتها حيث تصل نسبة الاستيعاب في المدارس الابتدائية ما يزيد على 95% بين الإناث . بدأت الإمارات تنفيذ خطتها نحو محو أمية تقنية المرأة بعد أن أنجزت محو أميتها في القراءة والكتابة . وتعمل في هذا المجال مراكز وجمعيات نسائية . ففي مراكز التنمية الاجتماعية تبذل الجهود نحو تدريب المرأة على استخدامات الحاسب الآلي ، وعلى تنظيم دورات تدريبية في المحاسبة وإدارة الأعمال والعلاقات العامة ، كما يتم تدريب المرأة على الخياطة والتطريز والصناعات المنزلية والتراثية ، وتبذل الجمعيات النسائية جهوداً مكثفة في هذا المجال . كما أن في الإمارات عشرات المعاهد المتخصصة التي تنظم دورات تدريبية على الحاسب الآلي وفي اللغات والسكرتارية وقسم كبير منها موجه نحو الإناث . وبغية الاطلاع على واقع محو الأمية التقنية للمرأة تم توزيع الاستثمارات على بعض الجهات المختصة الحكومية منها والأهلية ، وقد أظهرت الدراسة النتائج التالية :

12. توزيع المشروع حسب الجهة المنفذة :

جدول (1-4) توزيع المشاريع حسب الجهة المنفذة

م	الجهة المنفذة	العدد	%
1	جمعيات ذات نفع عام	3	37.5
2	مراكز تنمية اجتماعية	2	25
3	مؤسسات تعليمية	1	12.5
4	مؤسسات حكومية محلية	1	1.25
5	مراكز تدريب حكومية	1	12.5
	المجموع	8	

تأتي الجمعيات ذات النفع العام في طليعة الجهات التي تتولى تنفيذ مشاريع محو أمية المرأة ، يلي ذلك مراكز التنمية الاجتماعية ومن ثم المؤسسات التعليمية والحكومية والحكومية المحلية مشروعاً واحداً لكل منها . وحدير بالذكر أن عدد مراكز التنمية الاجتماعية (11) مركزاً في الدولة وعدد الجمعيات النسائية (9) جمعيات إلا أن للجمعيات النسائية عدداً كبيراً من الفروع مثل جمعية نهضة المرأة الطيبانية التي يزيد عدد فروعها عن أحد عشر فرعاً .

2. توزيع المشاريع حسب أهداف المشروع الرئيسية والفرعية :

- توعية سيدات المجتمع بأحدث التكنولوجيا .
- تنقيف المعلمات إلكترونياً .
- رفع الكفاءة المهنية للمعلمات .
- تعليم السيدات برامج متقدمة في الحاسوب .
- تحقيق أداء مميز في العمل التربوي .
- استثمار أوقات فراغ الأطفال والفتيات بتوجيه طاقاتهم ورعاية مواهبهم تقنياً .
- تنمية وتطوير الخدمة العقلية والمجتمعية مع زيادة المواد البشرية والمالية لفتح المجال أمام التنمية والتطوير ، وهناك مشروعان لم يبينا أهدافهما الرئيسية أما الأهداف الفرعية فلم تبين سوى ثلاثة مشاريع من أصل ثمانية مشاريع أهدافها الفرعية وقد جاءت على النحو التالي :
 - التواصل مع سيدات المجتمع المحلي .
 - تهيئة الأطفال والفتيات للعيش في عصر المعلوماتية وتزويدهم بها علمياً وعملياً .
 - التنمية والتطوير .

3. توزيع المشاريع حسب مدة التنفيذ :

جدول (2-4) توزيع المشاريع حسب مدة التنفيذ

مدة تنفيذ المشروع	العدد	%
4 سنوات فأكثر	5	62.9
سنتان	1	12.9
العمل مستمر	1	12.9
أسبوع واحد	1	12.9
	8	

هناك مشروع واحد مدة تنفيذه أسبوع واحد ، ومشروع واحد أيضاً مدة تنفيذه سنتان ، و(5) مشاريع مدة تنفيذه (4) سنوات فأكثر ، ومشروع يبدو العمل فيه مستمراً حيث يقدم دورات في الحاسب الآلي . وهذا يعني أن أغلب المشاريع طويلة الأجل وإنها تأخذ صفة الاستمرار وهذا يكسبها قوة ، ويسمح لها بإعطاء نتائج أفضل .

4. تاريخ بداية المشروع ونهايته المخطط لها والفعلية :

توزعت المشاريع بين مشاريع بدأ العمل فيها سنة1996م وسنة2005م . وهناك مشروع بدأ العمل سنة1998م وهو مستمر ، وهناك مشروع واحد بوشربه في سنة1996م وإنه سيستمر لسنة (2010) ومشروع بدأ العمل فيه سنة2001م وسيستمر حتى عام2009م ، ومشروع بدأ العمل فيه سنة2003م وسيستمر حتى سنة2006م ومشروعان بدأ العمل فيهما في سنة2005م ، أحدهما انتهى العمل فيه في نفس السنة والثاني سينتهي العمل فيه في شهر (6) من سنة2005م ، ومشروع واحد سيبدأ العمل فيه في شهر (9) من سنة2005م وهو مشروع مستمر ويختص بإعداد القيادات الأسرية وجدير بالذكر أن المشاريع الخاصة بالتدريب على الحاسب الآلي هي المشاريع الأكثر استمراراً مما يعني أن التدريب على تقنيات الحاسب الآلي تأخذ حيزاً مهماً من اهتمام المجتمع . وهناك مشروع واحد لم تذكر له بداية أو نهاية .

5. توزيع المشاريع حسب طبيعتها وطبيعة التمويل :

جميع المشاريع حكومية ما عدا مشروع واحد يتبع جهة غير حكومية ويلاحظ أنه في استيفاء الاستمارة اعتبرت الجمعيات ذات النفع العام مؤسسات حكومية ، في حين أنها جهات غير حكومية وهي مؤسسة أهلية ، أما من حيث التمويل فإن جميع المشاريع متعددة الجهات من حيث التمويل .

6. التغطية الجغرافية للمشروع :

هناك مشروع واحد يغطي قرية واحدة في حين تغطي (6) مشاريع مدينة واحدة وهناك مشروع واحد يغطي إمارة الشارقة بجميع مناطقها وهو مشروع التقنية للجميع .

7. الموقف الحالي للمشروع :

هناك (6) مشاريع من المشاريع مستمرة حالياً ، ومشروع واحد قيد التخطيط ، ومشروع واحد قيد التنفيذ .

8. عدد العاملين في المشروع :

يتراوح عدد العاملين في المشروع بين عامل واحد وهو مشروع تحفيظ القرآن ، وأكثر من (200) عامل وهو مشروع دورات الحاسب الآلي . وهناك (4) مشاريع أي 50% من المشاريع يعمل فيها أقل من (10) موظفين ومشروع واحد يعمل فيه (12) عاملاً ومشروع واحد أيضاً يعمل فيه (32) عاملاً ومشروع واحد عدد العاملين فيه (206) عمال .

9. الفئة المستهدفة من المشروع :

تنوزع المشاريع حسب الفئات المستهدفة على النحو التالي :
جدول (3-4) توزيع المشاريع حسب الفئة المستهدفة

م	الفئة المستهدفة	العدد	النسبة
1	المرأة	1	12.5
2	المرأة والفتيات	3	37.5
3	المرأة والطفل والفتيات	3	37.5
4	الفتيات والأطفال	1	12.5
	المجموع	8	

وهذا يعني أن المرأة والفتيات هما المستهدفتان بالدرجة الأولى ، إذ إن هناك سبعة مشاريع تشملهما أما الطفل فهو مشمول بـ (4) مشاريع أي ما نسبته (50%) من المشاريع .

10. عدد المستهدفين من المشاريع :

يصل عدد المستهدفين من المشاريع إلى (5000) مستهدف في مشروع واحد وهو مشروع دورات الحاسب الآلي ومحو الأمية التقنية للمرأة ، وإلى مشروع رؤى الذي يصل فيه عدد المستهدفين إلى (2000) مستهدف ، وهو يتولى تدريب وتقديم خدمات وتزويد بالأجهزة .

أما مشروع التقنية للجميع فيستهدف (200) طفل وفتاة . ومشروع دورات الحاسب الآلي ويستهدف (100) امرأة وفتاة . أما مشروع الفتاة الأسرية وتحفيظ القرآن الكريم فيستهدف كل منهما (10) نساء وهناك مشروعان لم يبين عدد المستهدفين .

ويلاحظ أنه لا توجد علاقة طردية بين عدد العاملين وعدد المستهدفين ففي مشروع دورات الحاسب الآلي يعمل (206) عمال في حين أنه يستهدف (100) إمراة وفتاة . في حين يعمل في مشروع دورات الحاسب الآلي ومحو الأمية التقنية

للمرأة (12) فقط ويستهدف المشروع (5000) امرأة وطفل وفتاة ، أي بمعدل (420) متدرّباً لكل عامل .
 أما المستفيدات فعلاً فلم ترد احصاءات عنهما إلا لثلاث مشاريع ، كانت نسبة المستفيدين إلى نسبة المستهدفين في المشروع الأول 25% وفي المشروع الثاني 50% ، وهي نسبة مرتفعة لأن عدد المستفيدين فعلاً هم (2500) مستفيد في مشروع دورات الحاسب الآلي ومحو الأمية التقنية للمرأة ، و 500 مستفيدة في مشروع رؤى الذي يؤدي خدمات تدريب وتطوير وتزويد بالأجهزة والمعلومات ، والمشروع الثالث والأخير تحفيظ القرآن الكريم عدد المستفيدين مطابق لعدد المستفيدين وهو (10) مستفيدين ومستفيدين .

11. طبعة المشروع :

توزع المشاريع حسب طبيعتها على النحو التالي :
 جدول (4-4) توزيع المشاريع حسب طبعة المشروع

م	طبعة المشروع	العدد	%
1	تدريب	6	75
2	تعليم	5	62.5
3	تقديم خدمات	3	37.5
4	تنمية مؤسسية	1	12.5
5	تطوير بنية تحتية	2	25
6	رسم سياسات	1	12.5
7	تزويد بالأجهزة	2	25
8	رعاية موهوبين	1	12.5
	المجموع	21	

يلاحظ أولاً : أن للمشاريع (21) طبعة أي للمشروع الواحد أكثر من طبعة وقد تصل في بعض الأحيان إلى (4) كما في إعداد القيادات الأسرية التي لها طبعة . تدريب وتقديم خدمات ، وتطوير بنية تحتية ، ورسم سياسات ، وكذلك الأمر بالنسبة لمشروع دورات الحاسب الآلي ، وهناك مشروع واحد له طبعة واحدة وهي التعليم بالنسبة لتحفيظ القرآن الكريم .
 كما أن هناك مشروعاً واحداً لم تبين طبيعته وهو مشروع المنتجات المنزلية . ومن حيث الطبيعة الأكثر تكراراً جاء التدريب وهو موجود في 75% من المشاريع ، يلي ذلك التعليم في 62.5% من المشاريع ، ثم تقديم الخدمات 37.5% من المشاريع ، أما التنمية المؤسسية ، ورسم السياسات ، فلا يوجد إلا في مشروع واحد .

12. موقع تنفيذ المشروع ومشاركة أكثر من جهة فيه :

تنفذ أغلب المشاريع في الجهة المنفذة لها وهي مراكز التنمية الاجتماعية والجمعيات النسائية ، إلا أن مشروع التقنية للجميع ينفذ في (16) مركزاً في إمارة الشارقة وسبعة مراكز في مدينة الشارقة للخدمات الانسانية ، وخمسة مراكز في المنطقة التعليمية الوسطى ، وأربعة مراكز في المنطقة الشرقية أي أن هذا المشروع ينفذ في 32 مركزاً ، وهو يطابق عدد العاملين فيه ، أي أن في كل مركز عامل واحد . وقد بوشر بهذا المشروع كما اسلفنا في سنة 1998 أي منذ سبع سنوات وهذا مما يكسبه أهمية خاصة . كما أن مشروع الجودة الشاملة يطبق في مدارس المنطقة التعليمية في الفجيرة ، ومركز تدريب الفجيرة ، ومركز تدريب الشارقة .

وبالنسبة لمشاركة أكثر من جهة في المشروع . أبدى (3) مشاريع وجود أكثر من جهة مشاركة في حين أبدى مشروعان أنه لا توجد أية مشاركة أخرى في حين لم تبين (3) مشاريع مشاركة أكثر من جهة من عدمها .

13. حجم الصرف:

لم بين سوى مشروعين حجم الصرف فيهما وكان المشروع الأول التقنية للجميع الذي يبلغ حجم تمويله (3) ملايين دولار ، وجدير بالذكر أننا بينا سابقاً أن عدد المؤسسات المستفيدة من المشروع يبلغ (32) مؤسسة . والمشروع الثاني الذي بين حجم الصرف فيه هو مشروع دورات الحاسب الآلي ومحو الأمية التقنية للمرأة في مركز التنمية الاجتماعية في خور فكان ويبلغ حجم تمويله بضعة آلاف . أما عن جهة التمويل فهي محلية بالنسبة للمشاريع الأربعة التي بينت جهة التمويل

في حين لم بين (4) مشاريع جهة تمويلها ، أما عن طبيعة التمويل فهي أحادية في مشروعين وثنائية في مشروع واحد . وغير مبين في المشاريع الخمسة الباقية .

14. إنجازات المشروع :

أظهرت (4) مشاريع فقط إنجازاتها . وأغلبها محصورة في التدريب ما عدا مشروع واحد جاءت إنجازاته في التدريب والتوعية ، وتأهيل وتزويد النشء على تطوير مهاراتهم بالاعتماد على الذات ، والمشاريع الأربعة الأخرى لم تبين إنجازاتها .

15. تقييم المشروع والجهة التي قامت به :

أظهرت (4) جهات أنه قد تم تقييم مشاريعها . وكانت أسرة المشروع هي جهة التقييم في المشروع الأول ، وجهات حكومية محلية داخلية وعربية . في المشروع الثاني ، ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية في المشروع الثالث ، والمشروع الأخير قامت الجمعية بتقييمه .

16. معايير التقييم :

بينت (3) جهات فقط المعايير المتبعة في إجراء التقييم . وقد تمثلت تلك المعايير في توزيع استبيانات على شريحة المستهدفين ، وتحليل الاستبيانات ، والخروج بتوصيات ومقترحات في المشروع الأول ، واختبارات علمية وعملية للأطفال والفتيات على المستوى المحلي والاقليمي والعربي للتحقق من كفاءتهم في مجال الحاسب الآلي في المشروع الثاني ، ومناقشة الموضوع وأبعاده في المشروع الثالث .

17. تاريخ إجراء التقييم ومعوقاته :

هناك جهتان أبدتا أن التقييم يجري في نهاية كل سنة وجهة واحدة أبدت أن تقييم المشروع يتم بعد انتهاء كل فعالية ، وأربعة مشاريع أبدت أن التقييم تم في النصف الأول من سنة 2005م ، ومشروع واحد لم يبين تاريخ إجراء التقييم . وقد بينت (4) جهات معوقات إجراء تقييم لمشروعاتها . وهي :

- معايير التقييم .
- ضغط متزايد في الأعباء الموكلة إلى مشرفي التقييم وصعوبة برامج الحاسوب بالنسبة للمرأة .
- والعديدية .
- وارتباط المواطنين بعمل آخر .

18. أهم نتائج التقييم :

- أسفر التقييم عن النتائج التالية :
- ضرورة تنفيذ الدورات ، وأهمية تنفيذ البنية التحتية لمعامل الحاسب الآلي ، وقد لاحظنا سابقاً أن موضوع البنية التحتية لا يحظى بالاهتمام الكافي في أكثر المشاريع .
- نتائج متميزة ومثمرة في مشروع التقنية للجميع الموجه للطفل والفتاة ، حيث حصد المشاركون المراكز الأولى على الجميع في مجال الحاسوب .
- ربط المجتمع وتوعية أفرادَه بالمعلومات التقنية وكيفية عملها ومشاركتها في الحياة .
- إجراء تغيير وحذف وإضافة على مشروع الجودة الشاملة .
- إيجاد عمل للمتدربين - وتعلم برامج تنفيذ المستهدفين في الحياة العملية ، ومحو أمية الحاسوب لدى الكثيرات .

- أهمية اشتراك المرأة في مشاريع إعداد القيادات الأسرية .
- تعليم القرآن وتحفيظه وتلاوته .
- وهناك مشروع واحد لم يبين نتائج التقييم وهو مشروع المنتجات المنزلية .

19. نقاط قوة المشروع :

- ظهرت للمشاريع نقاط قوة كثيرة يمكن إجمالها فيما يأتي :
- استهدفت المشاريع عدداً كبيراً من مشاريع المجتمع للسيدات .
- جهات غير نفعية (مجانية) تسعى للكسب المعنوي بتنمية نواة المجتمع (الطفل والفتاة) علمياً وعملياً بما يعود بالفائدة على مجتمعهم ووطنهم .
- استخدام التقنية في العمل ومواكبة العصر ، والتغيير في أسلوب العمل نحو الأفضل .
- التحاق عدد كبير من مديرات المدارس والموظفات وطالبات ذوي الاحتياجات الخاصة من المعاقين .
- إفادة المجتمع بشريحة متميزة من الدارسات .
- التعاون .
- وهناك مشروعان لم يظهر جانب القوة فيهما .

20. السلبيات (التحديات الداخلية) :

- أظهرت الدراسة بعض السلبيات الداخلية على النحو التالي :
- التوقيت الزمني الذي يؤدي إلى صعوبة تفريغ المعلمات في وقت واحد .
- بطء وصعوبة تحديث أجهزة الحاسب الآلي .
- المجتمع العربي استهلاكي وغير منتج للتكنولوجيا .
- انخفاض الوعي التقني بين أفراد المجتمع .
- كثرة مدن الملاهي للألعاب الالكترونية التي تجذب الأطفال والفتيات .
- كثرة الفضائيات وعدم توجيهها للطفل توجيهاً إيجابياً .
- صعوبة تفرغ الطالبات لأنهن مشغولات في برامجهن التعليمية .
- كثرة الأعباء وضآلة الموازنة .
- وهناك (4) مشاريع أي نصف المشاريع لم تبين السلبيات (التحديات الداخلية للمشروع)

21. التحديات الخارجية :

- أبرزت النتائج أن هناك تحديات خارجية بينها (4) مشاريع فقط فيما لم تذكر (4) مشاريع أية تحديات وأهم التحديات :
- التغطية الاعلامية غير كافية .
 - تواجدنا في الساحة التكنولوجية عالمياً مستهلكين وغير منتجين .
 - صعوبة سماح الأهالي للفتيات بالتحرك وزيارة المواقع .
 - اشتراك اكثر من جهة في الإعداد لسوق العمل .

22. قدرة المشروع على الاستدامة ، والحاجة التي تستدعي استمراره :

- أظهرت (7) جهات مشرفة على المشاريع أن قدرة المشروع على الاستمرار عالية وكبيرة وجيدة ، وهناك مشروع أظهر أن المشروع يستمر حتى سنة 2009م ومشروع آخر أظهر أنه مستمر حتى نهاية 2010، ومشروع واحد لم يبين قدرته على الاستمرار . أما دواعي استمرار المشروع فقد أظهرتها (7) مشاريع أيضاً وهناك مشروع واحد لم يبين دواعي استمراره لأنه من البداية حدد المدة المخصصة لأجل قصير أسبوع واحد وهو مشروع المنتجات المنزلية . وقد تمثلت الحاجة للاستمرار فيما يلي :
- ضرورة تثقيف سيدات المجتمع تقنياً وضرورة التنمية المهنية للمعلمات في المناطق والمدارس المجاورة .
 - نتائجها الايجابية على بناء المستقبل المهني للأطفال والفتيات كما يعود بالفائدة على مجتمعهم الرقي بمستوى المرأة تقنياً.
 - التطورات المتسارعة للتقنية .
 - لأن الحاسب أصبح لغة العصر وهناك رغبة لدى الكثيرين للالتحاق بدورات متقدمة في الحاسب الآلي .
 - حاجة الدارسات المتميزات والمتفوقات للعمل .
 - لتحفيظ القرآن للأكثر عدد من السيدات .

23. الإضافات للمشروع والمقترحات :

- أبدى المشرفون على المشاريع بعض الإضافات على المشروع والاقتراحات لتحسين أداء المشاريع على النحو التالي:
- إثارة الحماس بين المشاركين بواسطة التواصل المستمر وتنويع برامج التدريب التقني .
 - توسيع أساليب التنفيذ ووسائله .
 - توفير جهات إضافية لتمويل المشروع .
 - الاحتكاك الميداني على المستوى الدولي لتوضيح الرؤيا وتبادل الخبرات .
 - زيادة الوعي لدى أولياء أمور الأطفال والفتيات فيما يخص : الثقافة - التقنية وأهميتها
 - ضرورة التعاون مع المراكز والمدارس .
 - تطبيق مشروع الحصول على الرخصة الدولية للحاسب الآلي، مشروع الشراكة مع مؤسسات المجتمع المحلي المتخصص في هذا المجال .
 - لقد أظهرت هذه النتائج الجدية الكاملة والحرص لدى القائمين على المشاريع الخاصة بمحو الأمية التقنية للمرأة وعلى استمرارها وتطويرها نحو الأفضل مما يدعو إلى السعي لتنفيذ الاقتراحات وزيادة الاهتمام بمثل هذه المشاريع والتوسع في افتتاح المزيد من المؤسسات وإقامة المشاريع التي تعمل في محو الأمية التقنية للمرأة .

ونرفق كشفاً بهواتف وعناوين المشاريع لاستمرار الاتصال معها ومواكبة تطور المشاريع

5-12 تحليل مشاريع التعليم المستمر

مقدمة :

أصبح التعليم المستمر مهمة ملحة تلتزم بها أغلب المؤسسات والدوائر في عصرنا الراهن مع أن مثل هذا التعليم ليس وليد اللحظة ، كما أنه ليس ابن هذا العصر بل يرجع الاهتمام به إلى عهود غابرة ، ويهدف التعليم المستمر إلى تحديث المعلومة وصقل المهارات الفنية ، وتقديم خلاصة المعارف النظرية والعملية لأئلك الذين ينخرطون في حقل الإبداع المهني والعملية ويريدون الحفاظ على أعلى مستوى من الاتصال المستمر بأحدث ما توصلت إليه المعارف في الحقل المدروس وذلك بغية توفير الرعاية المستمرة للفرد والمجتمع والارتقاء بها ، ولا يقتصر هذا العلم على قطاع واحد من العلوم بل هو أساس في العلوم سواء الإنسانية منها أم التطبيقية .

وتتولى هذه المهمة مؤسسات متخصصة من جامعات ومؤسسات تعليمية وجمعيات أهلية ومعاهد خاصة .

ويمكن أن يكون هذا التعليم من خلال التعليم الأكاديمي كما يمكن أن يتم من خلال المحاضرات والمؤتمرات والندوات وورش العمل .

ويأخذ التعليم المستمر حيزاً مهماً لدى المؤسسات الحكومية والأهلية في الإمارات حيث توجد هناك مؤسسات حكومية على أعلى مستوى مثل معهد التنمية الإدارية ، كما أن لدى كل وزارة وحدة للتنمية الإدارية تعمل على توفير التعليم المستمر للموظفين القائمين على رأس العمل .

وقد تم اختيار عينة من المشاريع المخصصة للتعليم المستمر بلغ عددها (13) مشروعاً وزعت حسب الاختصاص على النحو التالي :

1. توزيع المشاريع حسب الاختصاص :

جدول (1-5) توزيع المشاريع حسب جهة الاختصاص

م	الاختصاص	العدد	%
1	حاسب آلي ونظم معلومات	3	23
2	علاقات عامة	4	30.7
3	لغات	1	7.7
4	محاسبة وإدارة	2	15.4
5	تعليم	2	15,4
6	غير مبين	1	7.9
	المجموع	13	100

وواضح أن الإدارة ونظم المعلومات والمحاسبة احتلت موقفاً متقدماً في عدد المشاريع وذلك للأهمية التي يحتلها الحاسب الآلي في حياة الناس في عصرنا الحالي ، وإقبال الناس أكثر فأكثر نحو التعلم على استخدامه في مناحي الحياة كافة كما يلاحظ الاهتمام بالعلاقات العامة وهذا التخصص ذو أهمية مجتمعية لأنه يستخدم في شتى المجالات سواء في خدمة المجتمع أو بناء العلاقة بين المؤسسات بعضها البعض أو بينها وبين المجتمع .

2. توزيع المشاريع حسب أهدافها الرئيسية والفرعية :
تحدد الأهداف الرئيسية للمشاريع على النحو التالي :

- أ. بالنسبة للحاسب الآلي ونظم المعلومات :
- رفع كفاءة الشخص في مجال تنمية المعلومات ومهارات استخدام الحاسب الآلي ، ومبادئ ونظم المعلومات والأساليب الأولية لإدارتها ، ووقاية المستندات وتحديد طرق حمايتها وتوفير أمنها .

ب. العلاقات العامة :
تعريف مفهوم وأهمية التفاوض الفعال، وجعل الأفراد يتواءمون مع بعضهم بعضا ومع بيئة العمل وتعريف المفاهيم الأساسية للعلاقات العامة وأهميتها وأسسها ومبادئها، وتعريف المشاركة بالأطر النظرية للمفاهيم المرتبطة بوصف الوظائف التحليلية.

ج. المحاسبة والإدارة :
تعريف المشاركين بأنظمة التكاليف الفعلية والمعيارية وأهدافها، والمفاهيم الأساسية لقيادة الآخرين وإدارتهم.

د. التعليم والمهارات اللغوية:

- تعليم الطلبة والطالبات وتأهيلهن.
- اكتساب المتدربات مهارات الاتصال الأساسية باللغة الإنجليزية.

أما الأهداف الفرعية فكانت على النحو التالي:

أ. الحاسب الآلي ونظم المعلومات:
استخدام الحاسب الآلي وإدارة الملفات، وعرض استراتيجيات استخدام البيانات والأساليب المستخدمة لتعظيم فائدة استخدام البيانات والمعلومات وتزويد المشاركين بالمفاهيم والأصول العلمية الحديثة.

ب. العلاقات العامة:
معرفة المراحل المختلفة لعملية التفاوض كافة، وتحقيق طموحات الموارد والبشرية، وتعريف في(الايكيت) ودورة في العلاقات العامة، وإكساب المشاركين المهارات الأساسية لعلميات الاختيار.

ت. المحاسبة والإدارة:
التعرف على نظريات تحميل التكاليف الإجمالية المباشرة، وتعريف المهارات السلوكية للقادة والإداريين.

ث. التعليم والمهارات اللغوية:
التقوية العامة للغة الإنجليزية.

3. توزيع المشاريع حسب مدة المشروع :
تراوحت مدة المشروع بين بضعة أيام وأكثر من أربع سنوات حسب طبيعة المشروع ، والمشاريع الطويلة الأمد تلك المتعلقة بالتعليم سواء في كلية دبي للطالبات أم

في مراكز تعليم الكبار، وقد توزعت المشاريع حسب مدة المشروع على النحو الآتي:

جدول (2-5) توزيع المشاريع حسب مدة المشروع

م	مدة المشروع	العدد	%
1	أقل من شهر	5	38.5
2	شهر إلى أقل من شهرين	3	23.1
3	شهران	2	15.3
4	أربع سنوات فأكثر	3	13.1
المجموع		13	100

4. التاريخ المخطط لبداية المشروع والبداية الفعلية له وتاريخ الانتهاء الفعلي: جميع المشاريع بدأت في سنة 2004 وانتهت في السنة نفسها ماعدا مشروعين لهما صفة الاستمرار، هما مشروع كلية دبي للطالبات ومشروع المنازل.

5. طبيعة الجهات المنفذة :

جميع الجهات المنفذة حكومية وهي مركز البرامج الخاصة والتعليم المستمر (10 مشاريع ومشروعات لوزارة التعليم والتعليم العالي ومشروع واحد يعود للقطاع الخاص وهو مشروع رواق عوشة بنت حسين الثقافي الذي لم يظهر له أي نشاط .

6 . الجهات الممولة :

جميع الجهات الممولة للمشروع جهات محلية ما عدا مشروع واحد لم يبين فيه جهة التمويل أو طبيعته وهو مشروع رواق عوشة بنت حسين ، ومشروع واحد يعتمد على التمويل الذاتي ، وهو مشروع نظم محاسبة ومراقبة التكاليف على أساس الأنشطة . والجهات الممولة هي فئات المجتمع كافة في (8) مشاريع ، والسيدات فقط (4) مشاريع ومشروع واحد لم تبين الجهة 7. التغطية الجغرافية للمشروع : هناك مشروع واحد قومي ، واحد عشر مشروعاً يغطون مدينة واحدة ، ومشروع واحد غير مبين

8. الموقف الحالي للمشروع :

جميع المشاريع مستمرة .

9. عدد العاملين في المشروع :

جدول (3-5) توزيع المشاريع حسب عدد العاملين فيها

م	الفئة	العدد	%
1	أقل من 5 عمال	2	15.4
2	5 عمال إلى 9	-	-
3	10-14	3	23
4	15-19	2	15.4
5	20-24	1	7.7
6	25-29	3	23
7	30 فأكثر	1	7.7
8	غير مبين	2	15.4
المجموع		13	100

احتل مشروع أمن وسرية المستندات وطرق حفظها وتصنيفها باستخدام الحاسوب المرتبة الأولى حيث يعمل به (35) عاملاً يلي ذلك مشروع (التميز في خدمة العملاء ومهارات اللغة الإنجليزية) و(ديناميكيات العمل الجماعي) حيث يعمل في الأولين

(28) عاملاً وفي الثالث (29) عاملاً ، وأدنى عدد للعمال في مشروع دبي للطالبات الذي يعمل فيه (4) عمال فقط . فيما لم يبين مشروع رواق عوشة بنت حسين أي عدد للعمال .

10. الفئات المستهدفة :

تحتل المرأة المرتبة الأولى بالنسبة للفئات المستهدفة حيث تعنى بها (10) مشاريع ونأتي الجمعيات الأهلية في المرتبة الثانية وتعنى بها (7) مشاريع ويبين الجدول التالي توزيع المشاريع حسب الفئات المستهدفة .

جدول (4-5) توزيع المشاريع حسب الفئة المستهدفة

م	الفئة المستهدفة	عدد المشاريع	% من عدد المشاريع
1	المرأة والطفل	3	23
2	المرأة	10	76.9
3	الفتيات	6	46.2
4	الجمعيات الأهلية	7	53.8
	المجموع	23	

يلاحظ أن عدد الفئات المستهدفة يبلغ (23) فئة وهذا يعني أن بعض المشاريع تستهدف أكثر من فئة واحدة ، وبعض المشاريع تستهدف ثلاث فئات مثل : مشروع أمن وسرية المستندات وأساليب الإدارة الحديثة ، ومهارات اللغة الإنجليزية ومهارات التميز في خدمة العملاء . كما أن هناك مشاريع تستهدف فئتين مثل : مشروع المنازل ، ومشروع كلية دبي للطالبات ومشروع نظام المحاسبة ، ومشروع العلاقات العامة .

11. عدد المستهدفين والمستفيدين :

يصل عدد المستهدفين 500 مستهدف كما في مشروع كلية دبي للفتيات ، وما عدا ذلك لا يتجاوز عدد المستهدفين في المشاريع الأخرى (35) مستهدفاً . وثمة ملاحظة جديرة بالانتباه وهي أن عدد المستهدفين في عشر من المشاريع يطابق عدد العاملين في المشاريع دون أن تظهر الصلة بين العنصرين . ولم تُظهر الاستبيانات عدد المستفيدين سوى في مشروع دبي للطالبات الذي طابق فيه عدد المستفيدين عدد المستهدفين ولعل عدم ذكر عدد المستفيدين في الاستمارات يعود إلى مطابقة عدد المستفيدين لعدد المستهدفين .

12. طبيعة المشروع :

للمشاريع المنفذة أكثر من طبيعة واحدة حيث يصل في بعض الأحيان إلى سبعة أنواع مثل: إدارة نظم المعلومات الذي يتسم بأنه تعليمي ، تدريبي ، تقديم خدمات ، وتطوير البيئة التحتية ، ورسم سياسات ، وتوعية إعلامية ، وتزويد بالأجهزة والمعلومات ، و (6) أنواع كما في مهارات التميز في خدمة العملاء حيث إنه مشروع تعليمي ، تدريبي ، تقديم خدمات ، تنمية مؤسسية ، تزويد بالوسائل ، توعية إعلامية ، وليس هناك أي مشروع له طبيعة واحدة سوى مشروع كلية دبي للطالبات و هو مشروع تدريبي ميداني ، ومشروع المنازل له طبيعتان : تعليمي ، وتزويد بالأجهزة والمعلومات .

والجدول التالي بين توزيع المشاريع حسب طبيعتها :
جدول (5-5) توزيع المشاريع حسب طبيعة المشروع

م	طبيعة المشروع	عدد المشاريع	%
1	تعليم	12	92.3
2	تدريب	12	92.3
3	تقديم خدمات	9	69.2
4	تنمية مؤسسية	2	15.4
5	تطوير البنية التحتية	3	23.1
6	رسم سياسات	1	7.7
7	تزويد بالوسائل	4	30.8
8	توعية إعلامية	10	76.9
9	تطوير تزويد بالأجهزة	10	76.9
	المجموع	63	

ويظهر من الجدول أن عدد المشاريع من حيث طبيعتها يصل إلى (63) طبيعة وهذا يعني أن لكل مشروع ما يقرب من (5) أنواع من الطبيعية ، ويأتي التعليم والتدريب في المرتبة الأولى بنسبة 92.3% لكل منهما ، يلي ذلك التوعية الإعلامية والتزويد بالأجهزة وبنسبة 76.9% لكل منهما ، ويأتي تقديم الخدمات في المرتبة الخامسة وبنسبة 69.2% ويحتل رسم السياسات المرتبة الأخيرة وبنسبة 7.7% ، والتنمية المؤسسية 15.4% .

13. موقع تنفيذ المشروع ، ومشاركة جهات أخرى فيه ، ومجالات التنسيق :
نفاذ أكبر عدد من المشاريع في مركز البرامج الخاصة والتعليم المستمر (6) مشاريع وأربعة مشاريع في المعهد الإسلامي ، ومشروع في كلية دبي للطالبات ، ومشروع واحد أيضاً في رواق عوشة بنت حسين ، ولا توجد جهات مشاركة للجهات المنفذة سوى مشروع المنازل الذي تشارك فيه الجامعات المحلية . وقد برر عدم المشاركة لجهات أخرى بعدم الحاجة ، وعن مجالات التنسيق :-
يتم التنسيق مع جميع مؤسسات الدولة في عشرة مشاريع ، ومشروعات غير مبنين .

14. إجراء التقييم :
لم يجر تقييم للمشاريع إلا في مشروعين فقط . المشروع الأول (مشروع المنازل) الذي يتم التنسيق فيه سنوياً في نهاية كل عام ، والمشروع الثاني هو (مشروع كلية دبي للطالبات) وقد ردت الجهات التي لم تجر تقيماً بأن التقييم داخلي ، وعن معوقات إجراء تقييم المشروع ، لم تبين سوى جهة واحدة ذلك ونسبته إلى وجود معوقات تمثلت في المعوقات البشرية والمالية . وإن إهمال التقييم في المشاريع لأي سبب نقص لابد من تداركه لما للتقييم من أهمية في تلافي الأخطاء وتعزيز الإيجابيات بغية الوصول للأفضل .

15. نقاط قوة المشروع :
تمثلت قوة المشاريع المنفذة بأنها موجهة لخدمة المجتمع ، وتقديم الخدمات التعليمية والتدريبية ، وتوعية الأفراد ، وتطوير الإداريين ، ومساعدة النساء على إيجاد حلول لمشاكلهم الاقتصادية والاجتماعية ، وخدمة المجتمع في مجال اللغات .
وهناك مشروع واحد (رواق عوشة بنت حسين) لم يظهر نقاط قوته .

16. السلبيات (تحديات داخلية) :

أكثر المشاريع أبدت أن من أهم السلبيات تحقيق أعلى جودة في (9) مشاريع ، وقلة الموازنة في مشروع المنازل ، وتوفير الاحتياجات الواجب اتخاذها قبل الدخول في مشروع أمن وسرية المستندات ، ولم يبين مشروعان أيًا من السلبيات .

17. التحديات الخارجية :

تمثلت التحديات الخارجية في المنافسة الكاملة في (8) مشاريع . ونظرة قطاع الأعمال لنظم المعلومات في مشروع إدارة نظم المعلومات ، والواقع الاجتماعي في مشروع كلية دبي للطالبات ، وسيكولوجية التعامل مع الآخرين في مشروع العلاقات العامة ، ولم يظهر مشروعان أيًا من السلبيات الخارجية .

18. أهم المتغيرات التي تمثل فرصاً خارجية للمشروع وقدرته على الاستدامة:

ظهر أن أهم المتغيرات ، أن أغلب المشاريع في توسيع مستمر بالنسبة لـ (8) مشاريع ، وهناك مشروع واحد أشار إلى أساليب حل المشكلات باستخدام إدارة نظم المعلومات ، كما أن مشروعاً أشار إلى توسعات في تكنولوجيا عمل العلاقات العامة ، ولم يبين (3) مشاريع أية متغيرات ، ولم يجب سوى مشروعين على السؤال المتعلق بقدرة المشروع على الاستدامة .
والجهدتان اللتان أجابتا ، أظهرت الأولى أن إمكانية الاستمرار كبيرة (مشروع المنازل) والثانية أشارت إلى إيجاد إدارة ذات كفاية لإدارة المشروع (كلية دبي للطالبات) .

19. الحاجة التي تستدعي استمرارية المشروع :

أبدى (7) من المشاريع أن الحاجة تستدعي استمرارية المشروع للحفاظ على جودة مخرجات العملية التدريبية .
وفي مشروع واحد (الرقي بمستوى المرأة) ، وفي مشروع (حاجة المجتمع المحلي) ، وأشار مشروع إدارة نظم المعلومات إلى أساليب حل المشكلات باستخدام نظم المعلومات ، وأشار مشروع أمن وسرية المستندات إلى التعرف على أهمية الوثائق والمستندات ، ومشروع العلاقات العامة إلى قياس الإنتاجية وتقييم الأداء الفردي والمؤسسي .

20. حجم تمويل المشروع :

تراوح حجم تمويل المشروع بين بضعة آلاف من الدراهم إلى ما يزيد على عشرين مليون درهم فبالنسبة لتمويل نظم محاسبة التكاليف على أساس الأنشطة بلغ (2700) دولار وبالنسبة لتمويل مهارات اللغة الإنجليزية بلغ حجم التمويل 7500 دولار فقط وبالنسبة لأساليب الإدارة الحديثة بلغ التمويل 12.400 دولار وهكذا بالنسبة للمشاريع الأخرى التي لم يزد حجم التمويل فيها عن 15 ألف دولار ليصل إلى عشرة ملايين دولار في مشروع ديناميكيات العمل الجماعي ، وإلى 21.100.000 دولار في مشروع الرخصة الدولية لقيادة الحاسب (ICDL) ، وإن ارتفاع حجم التمويل في بعض المشاريع مؤشر على أن التعليم المستمر يحظى في بعض الأحيان بدعم المؤسسات الحكومية لما له من أهمية في النهوض بالمجتمع . والتمويل في جميع المشاريع المنفذة محلي وهو أحادي أيضاً .

21. الإنجازات :

تنوعت الإنجازات وتعددت وكان إنجاز المشروع الأكثر تكلفة (الرخصة الدولية) التدريب على برامج لميكروسوفت ، والتوعية على فهم الكمبيوتر وكيفية استخدامه والإفادة منه .

والمشروع الثاني من حيث التكلفة المتعلق بدناميكيات العمل الجماعي تمثل الإنجاز في زيادة المهارات الجماعية لزيادة مراحل كفاءة الإنتاج ، واقتصر على إنجاز مشروع كلية دبي للطالبات ومشروع المنازل على التوعية . وأنجز مشروع مهارات اللغة الإنجليزية التدريب على مهارات الاستماع والتحدث والكتابة ، وأنجز مشروع مهارات التميز في خدمة العملاء التدريب على مهارات إجراء المقابلات . وأنجز مشروع إدارة نظم المعلومات التدريب على كيفية اختيار البيانات المفيدة ، ومشروع أساليب الإدارة الحديثة أنجز التدريب على مهارات الاتصال الفعال وبناء الفريق .

22. تقسيم المشروع :

لم تقم بتقييم المشروع سوى كلية دبي للطالبات ومشروع المنازل وقد قيم المشروع الأول مركز التدريب المهني ، فيما قيمت المشروع الثاني جامعة الإمارات.

23. المقترحات :

لم تبد سوى (6) مشاريع اقتراحات، حيث اقترح مشروع الرخصة الدولية عمل مركز متخصص للغات ، والاقتراح نفسه قدمه مشروع مهارات اللغة الإنجليزية ، وهناك اقتراح بإنشاء مدارس فنية تختص بمستوى العمل واقتراح جعل مركز عمل متخصص للإداريين والتخطيط الاستراتيجي لعمل العلاقات العامة وتنوع مجالات التعليم والمحاضرات المطروحة ، وإضفاء رونق ممتع على تعليم المرأة .

توصيات الدراسة :

أظهرت الدراسة أن المرأة في الإمارات قد حققت نتائج ملموسة في شتى ميادين الحياة. وأن المرأة التي عانت من الحرمان قرون طويلة استطاعت بعد قيام دولة الاتحاد أن تأخذ نصيبها في التعليم، وفي العمل وفي الحياة الاجتماعية والسياسية. وإن أمية المرأة قد أصبحت على أبواب النهاية وأن هناك خططا جادة لإنجاز هذا الهدف . وأن هناك جهودا تبذل لمحو الأمية التقنية للمرأة وإفساح المجال أمامها واسعا للمشاركة في إنجاز المهام التنموية لدولة الإمارات. كما أظهرت الدراسة أن هناك جهات شتى تعنى بالمرأة في الإمارات منها ما هو حكومي مثل: مراكز التنمية الاجتماعية و الجامعات و كليات التقنية وأهلي مثل:الجمعيات النسائية أو خاص مثل : الجامعات و المعاهد والمؤسسات الخاصة وأن شيئاً من التنسيق ينقص هذه الجهات لذا نرى من الملائم تحقيق التوصيات التالية:

- 1- أن تكون هناك جهة مركزية أو هيئة وطنية تعنى بالمرأة توحد الجهود بين تلك الجهات المتعددة وتوزع المهام بينها وتقدم الدعم والمساندة الفنية لتلك الجهات.
- 2- وضع خطة وطنية شاملة تنفذ على مدى خمس السنوات المقبلة للنهوض بالمرأة تأخذ بعين الاعتبار الإنجازات التي حققتها المرأة، والنواقص التي مازالت تعترض مسيرتها و توفير احتياجات هذه الخطة من موارد بشرية ومالية سواء عن طريق الدعم الحكومي ، أم الأهلي ، أم الخاص ، وأن تناط بالهئية الوطنية للمرأة بعد تشكيلها متابعة تنفيذ هذه الخطة

- 3- التنسيق مع الجهات التي تعنى بالمرأة للاهتمام بدرجة أكبر بتوفير البيانات و الإحصاءات و البيانات و التزويد ، لتسهيل عملية الحصول على البيانات الخاصة بأنشطة تلك المؤسسات.
- 4- أن تكون هناك موازنة خاصة في المؤسسات التي تعنى بالمرأة لكل مشروع على حدة بحيث تحدد مهام المشروع منذ البداية و الاعتمادات المخصصة له ، وجدول التنفيذ و الصرف.
- حتى يتم التعرف بشكل واقعي على المبالغ التي تنفق على المرأة فعلا.
- 5- تبقى المشكلة الأهم بالنسبة للمرأة هي مسألة التمكين فإذا كانت هذه الدراسة وسواها قد أظهرت أن المرأة قد حققت الكثير في مجال التعليم الذي يعتبر البوابة الحقيقية لأي دور مأمول للمرأة ، إلا أن الواقع يظهر أن مشاركة المرأة في العمل والحياة السياسية لا يتناسب إطلاقاً وحجم النجاحات التي حققتها . وأن دورها مازال محدوداً وأن هناك فجوة كبيرة بين إمكانات المرأة العلمية والعملية ونسبة مشاركتها في العمل والحياة السياسية . مما يدعو إلى أن تبذل جهود لتمكين المرأة من توسيع مشاركتها وفتح المجال واسعاً أمام مشاركتها وإزالة العقبات التي تحول دون ذلك سواء منها : الإدارية ، أو تلك المتعلقة بالتقاليد والقيم الاجتماعية ، التي تقوم على أن مكان المرأة بيتها وأسرتها ، وهو ما لا يمكن نكرانه ، إلا أن المرأة يمكن أن توفق (وقد وفقت فعلاً) بين بيتها وعملها ومشاركتها السياسية والاجتماعية في كثير من دول العالم .
- 6- إن هذه الدراسة (على أهميتها) لا تغطي جميع الجوانب المتعلقة بالمرأة ، كما أن هناك بعض جوانب النقص والقصور في بياناتها مما يتطلب مزيداً من الدراسات عن المرأة ، وفي مجال الدراسة نفسها توصي بإجراء دراسة بعد سنتين لرصد تطور أداء المؤسسات التي تمت دراستها والجهود التي بذلت لا سيما في مجال التعليم المستمر وتنمية المهارات الحياتية لها . التي مازالت بحاجة إلى مزيد من الجهد للوصول بالمرأة إلى أفضل المستويات .
- 7- توزيع نتائج هذه الدراسة على جميع المؤسسات المعنية بالمرأة للاستفادة منها في تطوير برامجها وتفعيل دورها في خدمة المرأة